الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المسيلة

كلية : العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم : التاريخ

تطور جيش التحرير الوطني ما بين 1956م–1958م

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصص : تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر

إعداد الطالبة :
سميرة بوطـــــي

إشراف الدكتور :
عيسى بن قـــــبي

السنة الجامعية: 1434 – 1435 هـ

2013– 2014 م

فهرس

الموضوع **الصفحة**

شكر

إهداء

مقدمة..... أ

الفصل الأول: أوضاع الجيش ما بين 1954–1956

المبحث الأول: جيش التحرير عشية اندلا ع الثورة..... 05

المطلب الأول: تنظيم جيش التحرير الوطني..... 05

المطلب الثاني: النشاط العسكري..... 08

المبحث الثاني: المشاكل التي واجهت العمل العسكري وردود فعل جيش التحرير الوطني..... 09

المطلب الأول: المشاكل التي واجهت العمل العسكري في بداية الثورة..... 09

المطلب الثاني: تطور فعالية جيش التحرير الوطني..... 12

الفصل الثاني: إستراتيجية مؤتمر الصومام في الميدان العسكري

المبحث الأول :دوافع انعقاد المؤتمر و أهم قراراته 17

المطلب الأول: دوافع انعقاد مؤتمر الصومام..... 17

المطلب الثاني: قرارات مؤتمر الصومام في الميدان العسكري..... 18

المبحث الثاني: تطور جيش التحرير عقب مؤتمر الصومام 24

المطلب الأول: تعداد جيش التحرير الوطني..... 24

المطلب الثاني: تطور الأسلحة من خلال الدعم اللوجستيكي..... 25

المبحث الثالث: تطور فعالية جيش التحرير في الميدان 27

المطلب الأول: المواجهات العسكرية في الجبال 27

المطلب الثاني: المواجهات العسكرية في المدن..... 29

الفصل الثالث: تطور ردود الفعل الفرنسية

المبحث الأول: تطور الأساليب العسكرية الفرنسية 34

المطلب الأول: حادثة اختطاف الطائرة 34
المطلب الثاني:الأساليب الدعائية 35
المطلب الثالث: تطوير الجانب العسكري 36
المبحث الثاني: انعكاسات الثورة على الواقع السياسي الفرنسي 41
المطلب الأول: تمرد 13 ماي 1958م..... 41
المطلب الثاني: وصول ديغول للحكم ونهاية الجمهورية الرابعة..... 45

مقدمـــــــــة :

انطلقت الثورة التحريرية في 1 نوفمبر 1954 بجيش تقليدي سواء من حيث العدد الذي لا يقدر إلا ببعض المئات أو من حيث الأسلحة التي اقتصرت على بنادق الصيد و الأسلحة البيضاء وبقايا أسلحة الحرب العالمية الثانية، وهذا ما ترتب عنه أن أولى العمليات العسكرية كانت محدودة، لكنها كانت ذات صدى إعلامي عالمي خاصة وأنها شملت كامل الوطن، لكن فرنسا اعتبرت أن الثورة التحريرية ما هي إلّا حرب عصابات و قلّلت من شأنها، و فيما بعد أصبحت هذه الفرق القليلة تزداد و تتطور في العدد و العتاد وما ساهم في هذا التطور هو تلك الهجومات التي قام بها جيش التحرير الوطني بعد سنة من اندلاع الثورة وهي هجومات الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955، الذي أعطى للثورة صدى وساهم في التحاق الوفود الشعبية التي التحقت بصفوف الجيش الوطني، وهنا أصبح قادة الثورة في حاجة إلى إعادة هيكلة هذا الجيش الذي أصبح في تزايد مستمر وذلك من أجل تواصل واستمرارية الكفاح المسلح و هنا جاءت فكرة انعقاد مؤتمر الصومام من اجل وضع إستراتيجية جديدة للثورة.

وما دفعني إلى البحث في تطور جيش التحرير الوطني خلال الفترة 1956-1958 وهي:

– موضوع الإستراتيجية الجديدة التي وضعها مؤتمر الصومام و مدى نجاحها أخذ حيز كبير من النقاش من طرف المؤرخين الذين أرخوا لتاريخ الثورة الجزائرية ،بحيث أن انعقاد المؤتمر و غياب بعض القادة عن حضوره كان له تأثير و هل افقده من فعاليته و إلى أي مدى نجح هذا المؤتمر في بلورة إستراتيجية جديدة للثورة لذلك أردت أن أرفع اللبس على هذه النقاط.

– إبراز أهمية مؤتمر الصومام كمحطة معلمية في تاريخ الثورة و محاولة إبراز إلى أي مدى كان لها تأثير في توجيه الثورة لأن البعض كانوا يرون أن هدفه سياسي أكثر منه عسكري، وهنا أردت أن أبين أن مؤتمر الصومام بقدر ما كانت له أهداف سياسية إلّا أن أهدافه العسكرية لا تقل أهمية عن الأهداف السياسية .

– ميولي الشخصية إلى حب الإطلاع على تاريخ الثورة فأردت أن أضع دراسة حول موضوع يتعلق بتاريخ الثورة فوقع اختياري على هذا الموضوع.

–ويمكن طرح الإشكالية التالية : ما مدى تأثير إستراتيجية مؤتمر الصومام في تطور جيش التحرير الوطني ؟ و ما مدى فعالية هذه الإستراتيجية على أرض الواقع ؟ و هل كان لها التأثير في فعالية الثورة أم أنه حدث العكس ؟.

– أي :

– ما هي الدوافع الحقيقة التي أدت بقادة الثورة الجزائرية لعقد مؤتمر الصومام ؟ و ما هي أهم القرارات التي خصصها للجانب العسكري ؟.

— ما هي المؤشرات الرئيسية التي دلت على فعالية مؤتمر الصومام في الميدان ؟.

– ما هي ردود الفعل الفرنسية اتجاه الإستراتيجية التي تبنتها الثورة الجزائرية في مؤتمر الصومام ؟ و هل نجحت في ذلك ؟.

– ومن أجل الوصول إلى الإجابة عن التساؤلات حول هذا الموضوع قمت بفهرست الموضوع على النحو التالي حيث قسمته إلى ثلاث فصول، الفصل الأول تطرقت فيه إلى أوضاع الجيش ما بين (1954-1958)، و تناولت فيه جيش التحرير الوطني من خلال التعداد و توزيع المهام على قادة الولايات الخمسة و تطرقت إلى النشاط العسكري ليلة أول نوفمبر 1954، أما المبحث الثاني فقد تطرقت فيه إلى المشاكل التي واجهت العمل العسكري ،سواء العراقيل داخل الجيش في حد ذاته أو من طرف فرنسا و أشرت إلى تطور ردود فعل جيش التحرير الوطني و هنا ركزت على هجوم الشمال القسنطيني أنموذجا حيث كان أبرز حدث يدل على انتقال الثورة من الجبال و الأرياف إلى المدن و القرى بالإضافة إلى أن الجيش الوطني كان يقوم ببعض المعارك و المواجهات العسكرية في الجبال كلما كان الوضع مناسبا لذلك و هنا اتخذت معركة الجرف الأولى أنموذجا لهذه المعارك .

– أما الفصل الثاني فقد تطرقت فيه إلى إستراتيجية مؤتمر الصومام في الميدان العسكري و تناولت فيه ثلاث مباحث ، المبحث الأول تطرقت فيه إلى دوافع انعقاد مؤتمر الصومام و أهم قراراته و هنا ركزت على قرارات المؤتمر الخاصة بالجانب العسكري و أشرت كذلك إلى القرارات الأخرى الخاصة بالجانب السياسي و الدبلوماسي، أما المبحث الثاني فقد تناولت فيه تطور تعداد و عتاد الجيش بعد مؤتمر الصومام، أما المبحث الثالث فقد تطرقت فيه إلى تطور فعالية الجيش في الميدان و ذلك من خلال المواجهات العسكرية في الجبال والمواجهات العسكرية في المدن وهنا اتخذت معركة الجزائر أنموذجا لذلك.

– أما الفصل الثالث فقد تطرقت فيه إلى تطور ردود الفعل الفرنسية حيث تناولت فيه مبحثين ، حيث تطرقت في المبحث الأول إلى حادثة اختطاف الطائرة كأول رد فعل فرنسي بعد انعقاد مؤتمر الصومام وكذلك الأساليب الدعائية و ما انجر عنها من ضغوطات نفسية و كذلك تطرقت إلى تطور الجانب العسكري من خلال الزيادة في العتاد و العدة و جلب ضباط عسكريين كبار و قطع الإمدادات عن الثورة من خلال المشاركة في العدوان الثلاثي على مصر و القمع في الأرياف لقطع التموين الذي كان يصل إلى الجيش الجزائري عن طريق الأرياف و إنشاء خط موريس المكهرب لمنع إيصال السلاح من الحدود الشرقية و الغربية ، أما المبحث الثاني فقد تطرقت فيه إلى انعكاسات الثورة على الواقع السياسي الفرنسي بداية بتمرد 13ماي 1958 و كيف أثر هذا الانقلاب على الإطاحة بالجمهورية الرابعة و الاستعانة بالجنرال ديغول كحاكم للجمهورية الخامسة من أجل إيجاد حل للأزمة ،و قد أنهيت دراستي هذه بخاتمة تضمنت الإجابة على التساؤلات المطروحة على شكل استنتاجات توصلت إليها من خلال دراستي لهذا الموضوع.

– أما عن المناهج فإن طبيعة الموضوع تطلبت مني أن أعتمد على المزاوجة بين المنهج الوصفي و المنهج التحليلي، فالوصفي اعتمدت عليه في وصف الوضع العام الذي انطلقت به الثورة الجزائرية و بالطبع وصف الجانب العسكري بالإضافة إلى وصف الأوضاع التي انعقد فيها مؤتمر الصومام و وصف المعارك التي كان يخوضها

جيش التحرير الوطني كما وظّفته في وصف انعكاسات الثورة الجزائرية على السلطة الفرنسية، أما المنهج التحليلي اعتمدت عليه في تحليل و مناقشة إستراتيجية مؤتمر الصومام و إعادة هيكلة و تنظيم الجيش و مساهمة ذلك في بلورة و توسع الثورة و استمراريتها و تأثير ذلك على الجانب السياسي الفرنسي و كيف أدى ذلك بالإطاحة بالجمهورية الرابعة و استبدالها بالجمهورية الخامسة بقيادة الجنرال ديغول .

-وبالنسبة للمادة العلمية فقد اعتمدت في دراستي على مجموعة كبيرة و متنوعة من المصادر و المراجع ،فبالنسبة للمصادر كان للمذكرات الشخصية النصيب الوافر فيها أما المراجع فقد اعتمدت على مجموعة كبيرة و متنوعة كما اعتمدت في دراستي على بعض الرسائل الأكاديمية و بعض الجرائد و المجلات كما اعتمدت أيضا على بعض الملتقيات منها الدولية و منها الوطنية .

- أما عن الصعوبات و العراقيل التي واجهتني أثناء دراستي للموضوع و معالجتي له هي:

- اعتمدت على الكثير من المذكرات الشخصية لبعض المجاهدين الذين شاركوا في الثورة الجزائرية و رفعوا أقلامهم بعد الاستقلال و دونوا ما عاشوه إبان الثورة التحريرية و هذه المذكرات لم تخلوا من طابع الذاتية.

- تعذر عليّ الذهاب إلى الأرشيف الوطني بالعاصمة للاطلاع على الوثائق التي تعتبر مصدرا هام و تدعم موضوعي بشكل رئسي و مباشر و ذلك أن الذهاب إلى العاصمة يتطلب مني وقت أطول و جهد أكبر أثناء البحث في الأرشيف الوطني كما أنه لا يقدم تسهيلات للطلبة الباحثين القادمين من ولايات أخرى و هذا ما تعرض له زملائي أثناء الذهاب إلى العاصمة و لعل هذا ما جعلني أتراجع عن الذهاب إلى هناك و البحث و الإطلاع على ما ينقصني من مادة علمية تخدم موضوعي .

- بذلت جهد كبير أثناء الفترة التي كنت ألم فيها المادة العلمية حيث صادفت هذه الفترة فترة التربص و هذا تطلب مني مشقة بين الإلمام بالكتب و بين الحضور إلى التربص.

– نقص الإحصائيات الثابتة الخاصة بعتاد و عدة جيش التحرير الوطني خاصة في المرحلة الأولى من الثورة التحريرية خاصة التي وظفتها في الفصل الأول.

– طبيعة الموضوع يحتاج إلى دراسة معمقة و مطولة حيث وجدت صعوبة في حصره في أقل من 60 صفحة و ذلك لإتباعي الشروط التي فرضتها إدارة قسم التاريخ في إعداد المذكرة.

– و في الأخير أتقدم بالشكر للّه عزّ و جل الذي أنار دربي و ثبّت خطايا و سهل سبلي و أعطاني الصحة و العافية و أعانني في إنجاز هذه المذكرة.

تشكلت النواة الأولى لجيش التحرير من المناضلين إلى حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية وخاصة أعضاء المنظمة الخاصة، الذين بادروا بإعلان الثورة بعد أن تلقوا تدريبات عسكرية على حرب العصابات وعلى استعمال الأسلحة، والذين كان أغلبهم مطاردين من قبل السلطات الإستعمارية بعد اكتشاف أمر المنظمة الخاصة زيادة على قدماء المحاربين الجزائريين ذوي الخبرة العسكرية الذين سبق لهم حمل السلاح من خلال مشاركتهم في حروب فرنسا بما فيها حرب الهند الصينية.

المبحث الأول: جيش التحرير عشية اندلا ع الثورة

المطلب الأول: تنظيم جيش التحرير الوطني

1 – تعداد جيش التحرير الوطني:

إن جيش التحرير الوطني إنطلق في أول نوفمبر 1954 بحوالي 800 رجل وعلى أكثر تقدير 1000 رجل[1]، وبالإعتماد على ما ذكره كريم بلقاسم فإن العمل الثوري ليلة الفاتح نوفمبر 1954 انطلق بحوالي 03 آلاف مناضل لم يشارك منهم مباشرة سوى الربع على أحسن تقدير[2].

2- توزيع المهام عل قادة الولايات:

تم توزيع المهام والمسؤوليات على القادة التاريخيين[*] على مستوى الولايات الخمسة [**] كالآتي:

- المنطقة الأولى (الأوراس النمامشة) يقودها مصطفى بن بولعيد بمساعدة بشير شيخاني [***].
- المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) يقودها ديدوش مراد بمساعدة زيغود يوسف[3].

---

[1] – صالح بلحاج: تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر: 2009، ص55.

[2] – محمد عباس: نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1954 – 1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر: 2007، ص 338.

[*] – للتعرف على الأسماء الحقيقية لقادة الثورة أنظر إلى:

محمد عباس: فرسان..الحرية (شهادات تاريخية)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر: 2001، ص61.

[**] – للتعرف على الموقع الجغرافي لكل ولاية من الولايات التاريخية الخمسة: أنظر إلى: بن عرفة لينة وآخرون: تطور التنظيم العسكري للثورة التحريرية (1954 – 1962)، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في التاريخ العام، جامعة تبسة، ص 21 – 29.

[***] – بشير شيخاني(1929 – 1955): من الطلائع الثورية التي فجرت الثورة التحريرية الجزائرية، ولد ببلدة الخروب ولاية قسنطينة، حفظ القرآن الكريم، وفي سنة 1949 يتحصصل على شهادة الأهلية وقد بدأ يمارس السياسة بالتوازي مع الدراسة، تولى القيادة السياسية والعسكرية لمنطقة الأوراس الكبرى خلفا لمصطفى بن بولعيد شارك في إحدى أكبر المعارك التاريخية في الثورة التحريرية وهي الجرف، اغتيل في ظروف غامضة يوم 30 أكتوبر 1955/ أنظر إلى:

عبد الكريم بوصفصاف: حرب الجزائر ومراكز الجيش الفرنسي للقمع والتعذيب في ولاية سطيف، ج2، دار البعث، قسنطينة: 1988، ص 193 – 197.

[3] – عمار بوحوش: تحويل المنظمة الخاصة إلى جبهة التحرير الوطني، مجلة الذاكرة للدراسات التاريخية وللمقاومة والثورة، العدد3، خريف 1955، المطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد، ص46.

– المنطقة الثالثة (القبائل)، يقودها كريم بلقاسم بمساعدة عمر أوعمران.

– المنطقة الرابعة (عمالة الجزائر)، يقودها رابح بيطاط بمساعدة سويداني بوجمعة.

– المنطقة الخامسة (وهران)، يقودها العربي بن مهيدي بمساعد رمضان بن عبد المالك.

–الجنوب ترك لاحقاً[1].

أما رئيس اللجنة فقد أسندت إليه مهمة ربط هذه القيادات بأعضاء الوفد الخارجي بالإضافة إلى مسؤولية تهريب السلاح إلى المنطقة الغربية[2].

وكان قائد المنطقة الأولى يشرف على 39 فوجاً من المجاهدين في مختلف أنحاء المنطقة الأولى عشية أول نوفمبر 1954 بينما كان قائد المنطقة الثالثة ومساعده أوعمران[*] على رأس 24 فوجاً وقد شكلت وحدات جيش التحرير في كل من المنطقتين الأولى والثالثة عند انطلاقة الثورة بنسبة تفوق ثلاث أرباع ذلك الجيش على المستوى الوطني وإلى جانب كل من بولعيد وكريم بلقاسم كان ديدوش وبن مهيدي يمتلكان تجربة ميدانية في التنظيم الشبه العسكري منذ سنة 1948 عندما كان بن مهيدي على رأس المنظمة الخاصة في الجنوب القسنطيني، وكان ديدوش مساعداً له (...) ويعد بيطاط أقل قادة المناطق خبرة عسكرية وأضعفهم جمعا للعناصر الثورية عند الإنطلاقة، وقد يكون ذلك بسبب الخلل الذي اعترى الخطة الأولى في توزيع قيادة المناطق بين أعضاء لجنة الستة[3] .

---

[1] – عمار بوحوش: المرجع السابق، ص46 –47.

[2] – فتحي الذيب: عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط1، دار المستقبل العربي، مصر: 1984، ص 39.

[*] – عمر أوعمران: ولد في القبائل عام 1919 وانضم إلى حزب الشعب حيث تمكن من استمالة مجموعة من المجندين الجزائريين في شرشال، استعدادًا للإنتفاضة المسلحة التي كان يعدها حزب الشعب (مايو 1945) وحكم عليه بالإعدام سنة 1945 ثم أعفي عليه سنة 1946 بدأ البوليس يلاحقه فلجأ إلى الجبل سنة 1947 وبقي متمرداً حتى انشقاق حرة إنتصار الحريات الديمقراطية، حكم عليه بالإعدام غيابياً، وقف في صف مصالي ضد المركزيين في فيفري 1954، أصبح نائب لكريم بلقاسم في قيادة منطقة القبائل (نوفمبر 1954) ثم قائداً للولاية الرابعة (أوت 1956) كان عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية من 1956 إلى 1962، بعد 1956 كلفته لجنة التنسيق والتنفيذ بإخضاع أنصار بن بلة لأوامر القيادة وقع ابعاده تدريجيا بعد أن كان مسؤولاً للتسليح والتموين فعين ممثلا لجبهة التحرير في تركيا (1960) في مؤتمر طرابلس (1962) ثم ينفصل عن كريم بلقاسم ويؤيد بن بلة لينتخب عضواً في الجمعية الوطنية (1962) ثم ينسحب من الساحة السياسية ليصبح رجل أعمال. أنظر إلى:

حميد عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، دار المعرفة، الجزائر: 2007، ص305 –306.

[3] – عبد النور خيثر: تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954 – 1962، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصرقسم التاريخ، جامعة الجزائر: 2006، ص 116 – 117.

– التسليح:

أما فيما يخص التسليح فقد اندلعت الثورة الجزائرية في غرة نوفمبر بعدة مئات من البنادق، مناضلون لا يملكون من القوة المادية إلا قليلاً[1] حيث يقول لخضر بورقعة " أما نحن فلا سلاح لنا ولا ذخيرة ومؤونة...كل ما كنا نملكه هو الإصرار على مهاجمة العدو المدجج بالسلاح ... بأيد عزلاء وإفتكاك السلاح والخبر منه..."[2] وقد استخدم الجيش في الغالب بنادق الصيد والأسلحة المحلية الأخرى[3] وكان معظم الأسلحة القليلة المتوفرة سنة 1954 أتيا من مخابئ التنظيم السري التي أفلتت من العمليات البوليسية في كل من الأصنام، الأغواط ، القبائل، في الجزائر العاصمة، في جبال الأوراس وفي كوندي سمندو[4].

حيث في هذا الشأن كان أورد ديدوش مراد مقولته الشهيرة في اجتماع الإثنين والعشرون (22) بخصوص نقص الوسائل المادية فقال " إذا كنت تملك رصاصتين لبندقيتك فهما كافيتان لتستولي على سلاح عدوك يجب أن نعطي الإنطلاقة وإذا استشهدنا فسيخلفنا آخرون يواصلون السير بالثورة قدما نحو الإستقلال يجب أن نشعل الفتيلة ومن أجل هذا فلسنا في حاجة إلى وسائل مادية ضخمة"[5].

وعليه فإن كتائب جيش التحرير الوطني، لا تملك في غرة نوفمبر سوى 400 قطعة من السلاح ولسد هذه الثغرة حاول الثوار تعزيز رصيدهم بصنع قنابل يدوية لكن الإطارات المختصة، والكفأة لم تكن موجودة وانتظم لهذا الغرض تربص دام أربعة وعشرين ساعة بخرايصية في دار بن قدور بن طويل[6].

---

[1] – الزبير سيف الإسلام: المرجع السابق، ص134.

[2] – لخضر بورقعة: شاهد على اغتيال الثورة، تحرير صادق بخوش، ط2، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر: 2000، ص17.

[3] – حسن بومالي: مجلة أول نوفمبر، المقال السابق، ص10.

[4] – محمد حربي: المرجع السابق، ص70.

[5] – مجلة الباحث: أحاديث حول التسليح في عهد الثورة التحريرية 1954 – 1962، عدد خاص حول التسليح، المطبعة المركزية للجيش، الجزائر: جويلية 1987، ص9.

[6] – محمد حربي: المرجع السابق، ص71.

المطلب الثاني: النشاط العسكري

إنطلقت ثورة أول نوفمبر من جيش يتألف من أفواج، كل فوج يتكون من 11 رجلاً فقد تفرقوا هنا وهناك عبر جبال الأوراس الشاهقة مرددين اسم سيدي عقبة مرة هاتفين بسيدي خالد مرة أخرى، في هذه الساعة بالذات منتصف الليل كان الجنود قد دحروا جسر " تكوت" عازلين البلدة التي التجأ إليها الدرك الفرنسي عن غيرها، وعلى بعد 100 كلم من هنا كان الجنود قد غزوا "فم الطوب" التي غادرها المعمرون بسرعة فائقة فارين نحو باتنة وهناك بعيداً أيضاً في مدينة خنشلة بالذات كانوا قد هاجموا محافظتي الشرطة والدرك([1]) وقام هؤلاء المناضلون بعدة عمليات عسكرية [*] وهجومات منسقة على المراكز الفرنسية في نقاط عديدة من الوطن[2].

تم ضبط العمليات لأعلى مستوى الهيئة المركزية بل على مستوى القيادات الجهوية وكانت العمليات المبرمجة تتميز نوعيا عما يسمى بالإرهاب فوحدات الكومندوس كونت لتشكل النواة الأولى للجيش.

فاختيار الأهداف، هنا له أكثر من معنى فقد كان على المحاربين مهاجمة الثكنات للاستحواذ على الأسلحة ومهاجمة وسائل الاتصال و المواصلات والجهاز القمعي ومصالح المالكين والشركات الاستعمارية ولم تكن عمليات التخريب تهم إلا البنية التحتية وكانت صارمة من حيث عدم التعرض للمدنيين بأية حال من الأحوال[3].

وقد أصدرت وزراة الداخلية الفرنسية بلاغاً قالت فيه " أن عدة اضطرابات وقعت في عدد من الأماكن في الجزائر قام بها أفراد وجماعات صغيرة، وقد اتخذ الحاكم العام للجزائر على الفور التدابير اللازمة لصون النظام"[4] وعلى العموم أن العمليات العسكرية التي نفذتها الطليعة الثورية ليلة أول نوفمبر 1954 بلغت 30 عملية[5] خاصة في شمال ولاية قسنطينة وفي ولاية الأوراس واستخدم المهاجمون القنابل المحرقة، ثم بدأ المقاتلون يلتحقون بالجبال وأخذت القوات الفرنسية تتلقى تعزيزات عسكرية وتتخذ ما تسميه بإجراءات الأمن[6].

المبحث الثاني: المشاكل التي واجهت العمل العسكري وردود فعل جيش التحرير الوطني.

تطور جيش التحرير فيما بين 1954–1956

[1] – علي عجراد: من قصص ثورة نوفمبر 54 (الحلقة الثانية)، مجلة أول نوفمبر، العدد 25، ديسمبر، 1977، ص36.

* – للتعرف على أهم العمليات العسكرية على مستوى التراب الوطني / أنظر إلى: الفضيل الورتلاني: الجزائر الثائرة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص82.

[2] – الزبير سيف الإسلام: سجل تاريخ الاستعمار في الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر:1988،ص134.

[3] – محمد حربي: الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، تر: نجيب عياد، صالح المثلوثي، موفم للنشر، الجزائر: 1994، ص71.

[4] – حسن بومالي: الجزائر عشية الحرب التحريرية، مجلة أول نوفمبر، العدد24، نوفمبر 1977، ص10.

[5] – حسن بومالي: إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954 – 1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ص97.

[6] – مصطفى طلاس وبسام العسلي: الثورة الجزائرية، دار الرائد للكتاب، الجزائر: 2010، ص89.

عند إنطلاقة الثورة التحريرية واجهتها بعض النقائص و العراقيل خاصة في الجانب العسكري، سواءًا التي كانت داخل جيش التحرير الوطني أو التي كانت من طرف فرنسا للقضاء على الثورة و قادتها و هنا ظهر رد فعل من طرف الجيش الوطني .

المطلب الأول: المشاكل التي واجهت العمل العسكري في بداية الثورة

من بين المشاكل التي واجهت جيش التحرير الوطني داخل صفوفه ما يلي:

1 – المشاكل الداخلية

أ – مشكلة التسليح:

كان المشكل الأساسي الذي كان يشغل قادة الثورة في بداية نوفمبر 1954م هو مشكل التسليح والذخيرة والمؤونة وقد عمل القادة على جمع مبالغ مالية كثيرة لشراء الأسلحة[1].

كما لجأ الجيش للحصول على الأسلحة من الجيش الفرنسي، و في هذا الشأن ذكر لخضر بورقعة وقال، " كانت أسلحتنا في مطلع الثورة بسيطة، جلها من بنادق الصيد بالإضافة إلى قطع قديمة من مخلفات الحرب العالمية الثانية وتطورت بعد ذلك لأن تصبح مصادر تسلحنا متعددة مختلفة: لكن هذا التنوع والتعدد طرح علي إشكالية جديدة تتمثل في استحالة توفير الذخيرة لمختلف هذه الأسلحة[*] فكان لزاماً علينا أن نفكر في حل جذري لتجاوز المعضلة بحيث لجأنا إلى عدونا وجعلناه مصدرنا الأول من السلاح وذلك من خلال هجوماتنا المكثفة على قواته وثكناته وفي كمائننا التي ننصبها بدقة ودراية"[2]. وما زاد الوضع سوءًا فيما يتعلق بالأسلحة أن معظم السلاح المخبأ أصبح عديم الفاعلية نظراً لوجوده في مخازن لا تتوفر على شروط الصيانة وعند إندلا ع الثورة وجدت بعض الأفواج نفسها تحمل بندقية واحدة أو إثنين وغالباً ما تستخدم للدفاع وليس للهجوم إلاّ عند الضرورة القصوى[3]. لكن هذا المشكل المتمثل في عدم توفير السلاح أدى قادة الثورة الجزائرية باللجوء إلى الأمة العربية في أن تمدها بالأسلحة والإعانة المادية[4].

ب– إستهداف فرنسا لقادة الثورة :

[1] – عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت: 2005، ص381.

[*] – للتعرف على مشاكل السلاح أنظر إلى:

وهيبة سعيدي: الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954 – 1962)، دار المعرفة، الجزائر: 1994، ص34 -87.

[2] – لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص14.

[3] – بوبكر حفظ الله: التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية (54 – 62)، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر: 2011، ص189.

[4] – الزبير سيف الإسلام: المرجع السابق، ص137.

شهدت الثورة خلال الأشهر الأولى من سنة 1954 عدة أحداث بارزة كإستشهاد عدد من أبطال الثورة وقادتها واعتقال عدد آخر منهم حيث استشهد المجاهد ديدوش مراد، قائد المنطقة الثانية (شمال قسنطينة في معركة بوكركر، يوم 18 كانون الثاني (جانفي) 1955، وأسر المجاهد مصطفى بن بولعيد قائد المنطقة الأولى (الأوراس) في الحدود الجزائرية التونسية، خلال شهر شباط (فبراير) 1955، كما اعتقل المجاهد رابح بيطاط، قائد المنطقة الرابعة (الجزائر العاصمة وضواحيها)، في 13 آذار (مارس) 1955[1].

2 – ردود الفعل الفرنسية

بعد أن لاحظت القوات الفرنسية إنتشار الثورة وإنتشار الهجومات التي قام بها جيش التحرير الوطني هنا أرادت فرنسا إخماد الثورة و القضاء عليها في مهدها لذلك قامت بالإجراءات التالية :

– الزيادة في العتاد والعدة:

أ– الزيادة في العتاد: ومن بين الوسائل التي استعملها الإستعمار الفرنسي في قمع السكان الجزائريين مايلي:

– الطيران: الذي كان يستعمل بصورة منتظمة لإلحاق أكبر خسارة ممكنة بالثوار أو السكان، فالشيء المهم بالنسبة للجيش الفرنسي هو: " تدمير كل ما يترك سواء كان بشراً أو حيواناً ".

– المدافع المختلفة العيارات: كانت هذه توجه قذائفها حسب الأهداف التي تعينها الطائرات، أي قصف الأماكن والمنازل التي يشتبه في وجود الثوار بها أو تعاطف سكان منطقة معينة مع الثورة المسلحة.

– مدافع البحرية: وهي أسلحة قوية ومدمرة تستعمل لضرب المناطق المتاخمة للشواطئ الجزائرية، وفي العادة يكون هناك تنسيق بين المدافع الثقيلة الموجودة في البر والمدافع الثقيلة الموجودة على ظهر البوارج الحربية وذلك لضرب وتحطيم قرى بأكملها[2].

ب– الزيادة في تعداد الجيش: من الخطط التي لجأت إليها فرنسا للقضاء على الثورة في مسيرتها الأولى مضاعفة القوات العسكرية ليرتفع تعدادها من 80 ألف جندي عشية الثورة ليصل إلى 190 ألف جندي نهاية السنة[3] أما محمد العربي الزبيري فيذكر أنه ارتفع عدد الأجناد [*] من حوالي أربعين ألف قبل الفاتح نوفمبر إلى ما يزيد عن مائة ألف [4] وما إن طلعت شمس سنة 1955 حتى استكملت الحرب جميع أدواتها ونظراً لهذا العدد الهائل من

---

[1] – محمد لحسن ازغيدي :مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 56 – 62، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2009، ص 99.

[2] – محمد يعيش: الجالية الجزائرية في المغرب الأقصى ودورها في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1930 – 1962، ج1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر: 2013، ص197.

[3] – عبد المجيد عمران: النخبة الفرنسية والثورة الجزائرية (1954 – 1962)، دار الشهاب، باتنة: 1995، ص112.

[*] –كما تم تسليح قرابة المليون معمر أوربي القاطنين بالجزائر/ أنظر: يحي بوعزيز: مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 1999، ص390.

[4] – محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر: 1984، ص126.

جيش الاحتلال بات تعداد عساكر إدارة الإستعمار يفوق عدد المدنيين بالخصوص عند العمليات العسكرية[1] حيث أن هؤلاء الجنود تدرب جزء كبير منهم في مدن وأرياف الهند الصينية وزود السلاح الجوي بمجموعة من الطائرات المطاردة والطائرات العمودية والطائرات المقنبلة[2].

– المشاة: وهم العناصر الخطيرة المتكونة من اللفيف الأجنبي والجنود الفرنسيون المختصون في محاصرة السكان في قراهم وتعذيبهم ثم إشعال النيران في بيوتهم وذلك لكي ينتقلوا من كل الضربات التي كانت توجه إلى قوات الاحتلال والعملاء من طرف جيش التحرير الوطني[3].

2 – تعيين خبراء عسكريين: منذ مطلع سنة 1955 بادرت سلطات الاحتلال إلى تعيين ضباط عسكريين كبار يتميزون بشدة الحقد والروح العدائية ضد الشعب الجزائري مثلما هو الشأن بالنسبة للحاكم الفرنسي " هيرتز" الذي نقل من الأغواط إلى بسكرة في مطلع 1955 من أجل قمع الثورة وإبادة السكان[4] وكذلك العقيد ديك ورنو الذي كلف بالإشراف على منطقة السمندو بالشمال القسنطيني[5].

3– إعلان حالة الطوارئ: إن أخطر إجراء اتخذته الحكومة الفرنسية في هذا السياق هو سنها لقانون حالة الطوارئ[6] أعلنته في العام 1955[7] وهو عبارة عن جملة من الإجراءات القانونية التعسفية كيفت بمهارة بخنق الثورة والقضاء عليها في المهد قبل استفحال أمرها[8] حيث منحت الحكومة سلطات خاصة لمواجهة ما أسموه حقوقيا باسم (حوادث الجزائر) [9] إن حالة الطوارئ هذه لن تطبق على كامل البلاد الجزائرية بل ستحدد بالمناطق التي توجد فيها أعمال الثورة وأعمال الشغب[10].

المطلب الثاني: تطور فعالية جيش التحرير الوطني

[1] – عبد المجيد عمران: المرجع السابق، ص112.

[2] – محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص126.

[3] – حسن بومالي: إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954 – 1956، المرجع السابق، ص175.

[4] – محمد يعيش: الجالية الجزائرية في المغرب الأقصى ودورها في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1930 – 1962، ج1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر: 2013، ص197.

[5] – الغالي غربي:جيش التحرير الوطني دراسة في النشأة و التعداد و التكتيك ،أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني ،المنعقد بفندق الأوراسي أيام 2،3،4 جويلية 2005، الجزائر، ص207.

[6] – الغالي غربي: فرنسا والثورة الجزائرية 1954 – 1958 دراسة في السياسات والممارسات، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر: 2009، ص 267.

[7] – مصطفى طلاس وبسام العسلي، المرجع السابق، ص175.

[8] – الغالي غربي: المرجع السابق، ص267.

[9] – مصطفى طلاس وبسام العسلي، المرجع السابق، ص176.

[10] – الغالي غربي: المرجع السابق، ص 268.

نظرا لتطور ردود الفعل الفرنسي إتجاه الثورة في مهدها الاول حيث حاولت إخماد الثورة و القضاء عليها من خلال وضع تقنيات جديدة للحرب و جلب أعداد كبيرة من الجيش الفرنسي هنا توجب على جيش التحرير الوطني ان يطور عمله من أجل مواجهة العدو و وضع إستراتيجية جديدة و في هذا الاطار عمد إلى الاعتماد على الهجومات داخل المدن و القيام بمعارك كبرى في الجبال و الارياف كلما سمحت له الفرصة و كلما كان قادرا على المواجهة وذلك من أجل إستمرارية الثورة و رفع الحصار الذي كان الاستعمار الفرنسي يسلطه على الجبال و الارياف في المرحلة الاولى من الثورة و من بين هذه المواجهات سأركز على هجوم الشمال القسنطيني أنموذجا من الهجومات التي جرت في المدن أما عن المواجهات في الارياف و الجبال سأركز على معركة الجرف الاولى .

1 – هجوم الشمال القسنطيني 20 أوت 1955م:.

بدأ التفكير الجاد في القيام بهجوم على مستوى منطقة الشمال القسنطيني، يكون بمثابة دفع قوي للثورة ويعمل على رفع معنويات جيش التحرير والشعب معاً وكذلك من أجل نهوض المنطقة الثانية لتكون قوة في وجه الاستعمار الذي ضيق على الثورة والشعب وكذلك لفك الحصار على المنطقة الأولى التي كانت في خطر لأن العبء الأكبر ضد بداية الثورة على المنطقة الأولى الأوراس فقد كانت محاصرة من طرف القوات الإستعمارية لأن السلطات الفرنسية تعتبرها قلعة وقوة كبرى للثورة[1].

و كان الهجوم يهدف ايضا الى مايلي:

– مضاعفة عدد مراكز الثورة في أماكن كثيرة من المنطقة الثانية ليرفع الحصار المضروب على منطقة الاوراس التي كانت تعاني من عمليات التمشيط المبكرة أنذاك.

– نقل الحرب الساخنة من الجبا و الارياف إلى المدن و القرى.

– إقناع الرأي العام الفرنسي و الرأي العام العالمي بأن الشعب الجزائري قد تبنى جبهة التحرير الوطني.

–تدويل القضية الجزائرية ،و ذلك بحمل الجمعية العامة للامم المتحدة على تسجيلها في جدول أعمال دورة 55 .

– لتكون تلك الاحداث الدامية تعبيرا صادقا عن تضامن الجماهير الجزائرية مع الشعب المغربي الشقيق [2] .

قاد الهجوم زيغود يوسف وكان هذا قد حل محل ديدوش مراد[1] وقد خطط قادة المنطقة الثانية لعمليات 20 أوت مراعين في ذلك كل الظروف المعاشة الداخلية والخارجية واختيار المناسبة حتى يكون لها صداها القوي، الذي

[1] – محمد لحسن أزغيدي: المرجع السابق، ص102 – 103.

[2] – محمد العربي الزبيري:تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962، ج2 ،منشورات إتحاد الكتّاب العرب ،الجزائر:1999،ص40-42.

ترغب إليه الثورة وتكون أيضاً ردًّا حاسماً على سياسة المستعمر[2] وكان ذلك عن طريق إجتماعات مسبقة[*] وكان الاجتماع الأول قد عقد بناحية السمندو ببقعة يطلق عليها (بوالزعرور)[3].

وقد أشرف أعضاء مجلس المنظمة يوم الجمعة 19 أوت في مختلف أنحاء المنطقة على تجمعات نظمت للذين سيشاركون في الهجوم من المسبلين والمناضلين والمواطنين وتم تدريب عدد كبير منهم في هذه التجمعات على الطريقة التي ستتبع في الهجوم على مراكز العدو ومنشآته وكان القائد يوسف زيغود قد نظم هو الآخر تجمعا لإطارات جيش التحرير الوطني في أمسية الجمعة (19أوت) في دار (إلزام) بالناحية التي سيشرف عليها في الهجوم وقد حضر هذا التجمع عدداً كبيراً من المدنيين يتراوح عددهم ما بين 400 و500 شخص[4] وحسب الخطط المرسومة، وصل معظم جنود جيش التحرير الوطني صباح السبت 20 أوت متنكرين في الثياب المدنية ومن تحتها اللباس العسكري متجهين إلى الأسواق أو مختبئين في المنازل أو متمركزين في الغابات والهضاب القريبة من مساح العمليات حتى لا ينكشف أمرهم[5].حيث شملت هجمات الثوار سكيكدة و القل و قسنطينة و عنابة و قالمة و المناطق الريفية المحيطة بها و استهدفت أكثر من أربعين مركزا هاما من مراكز العدو و مواقع المعمرين و أعوانهم فكانت هذه الاعمال بمثابة انطلاقة جديدة للحرب التحريرية [6] .

وقد استمر الهجوم بالناحية مدة ثلاث أيام تركز بصفة خاصة على:

1 – مراكز العدو

2 – منازل المعمرين الغلاة

3 – منازل بعض الخونة

4 – قطع أعمدة الهاتف والكهرباء

5 – تخريب بعض المنشآت الهامة

---

[3] – سليمان الشيخ: الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين (دراسة حول تاريخ الجزائر) تر: محمد حافظ الجمالي، طبعة خاصة للدار المصرية اللبنانية بإذن من دار النشر، الجزائر: 2003، ص33.

[2] – محمد لحسن أزغيدي: المرجع السابق، ص 106.

[*] – كانت هناك اجتماعات سرية أيضا في مدينة القل/ أنظر إلى: رابح لعلي: مذكرات مجاهد في جيس التحرير الولاية2، تر: جناح مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012، ص 33.

[3] – مجلة اول نوفمبر: ملحمة 20 أوت في شمال قسنطينة، عدد خاص، أوت 1973، ص18.

[4] – حسن بومالي: إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954 – 1956، المرجع السابق، ص 228 – 229.

[5] – المتحف الوطني للمجاهد: العمليات ورد فعل الإستعمار في 20 أوت 1955، مجلة أول نوفمبر، العدد25، ديسمبر 1977، ص33.

[6] – علي بوشربة :الهيكلة و التنظيم ،مجلة الجيش،عدد خاص،جويلية 2012،ص31.

6 – تحطيم بعض الجسور والسكة الحديدية بواسطة الألغام المصنوعة محليا [1].

بالاضافة إلى الكثير من العمليات العسكرية التي حققها جيش التحرير الوطني في قسنطينة و المناطق المجاورةمثل سكيكدة وأهم نتيجة خرجت بها هذه العمليات هي أنها أثرت في القوات الفرنسية نفسها حيث أصبح أفرادها يرون في جيش التحرير الوطني الفزع الأكبر والخطر الداهم على حياتهم وانتشرت بينهم روح التمرد والعصيان ضد الحرب في الجزائر[2] أما من جهة الجيش فقد تزود بالعناصر المقاتلة التي آمنت بالإنضمام طواعية في صفوفه وأعطته دماً جديداً وعنصراً قوياً وجددت شباب الثورة بالمقاتلين وكتبت صحيفة البصائر بهذا الصدد في عددها 331 الصادر في 02 سبتمبر 1955 " رفض العديد من الراغبين في الإنضمام لجيش التحرير الوطني نتيجة الإقبال المتزايد وقلة إمكانيات الجيش حالياً" [3].و قد أحرزت الثورة في هذا اليوم إنتصارا عظيما في إسماع صوتها إلى كل بلدان العالم ،و فندت كل الادعاءات المغرضة التي كان العدو يوجهها لها قصد تضليل الرأي العام العالمي و إبعاد الشعب عن مساندته لها. [4]

2– معركة الجرف الأولى:

بعد شهر فقط من هجمات الشمال القسنطيني أي 22 –09 –1955م نشبت معركة ضارية في المنطقة الأولى الأوراس النمامشة عند جبل الجرف الواقع غرب مدينة تبسة، تعتبر معركة الجرف الأولى من المعارك الكبرى ومن بين أطولها في تاريخ جيش التحرير الوطني من زاوية كون المواجهة كانت في شكل جبهة قتالية غطت مساحة قرابة الأربعين كلم مربع شبيهة بمعارك الجيوش النظامية[5]، هذا من جهة جيش التحرير الوطني أما جيش الإستعمار كان يعززها سرب من الطائرات والهيلوكبترات وعدد وافر من رجال المضلات [6].

وقام الضباط والموجهون السياسيون بتزويد المجاهدين بتعليماتهم الأخيرة والتحق كل رجل بمركزه المحدد له، ونصبت الرشاشات الثقيلة منها والخفيفة في المراكز المناسبة وانتشرت البنادق الرشاشة والمدافع الصغيرة في أماكنها، كما اختار مهرة الرماة أفضل المواقع المناسبة لهم بأعلى الجبال وبين الصخور وكان الجميع بانتظار العدو الذي بات من المتوقع ظهوره بين فترة وأخرى[7].

---

[1] –حسن بومالي: المرجع السابق، ص 234.

[2] – محمد حسن أزغيدي :المرجع السابق ،ص113.

[3] – المتحف الوطني للمجاهد: صدى وتقييم نتائج عمليات 20 أوت الحلقة الرابعة والأخيرة ، مجلة أول نوفمبر،العدد 26،1978،ص32.

[4] – مولد بلقاضي: 20 أوت في ذكرى يوم المجاهد بداية الانطلاق ، مجلة أول نوفمبر،العدد 7،1974،ص 09.

[5] – جمال قنان: التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الإستعمار دراسات في التاريخ المعاصر، مج6، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر: 2009، ص185.

[6] – جريدة المجاهد:العدد 01، 1–06–1956، ص11.

[7] – بسام العسلي: جيش التحرير الوطني الجزائري، ط2، دار النفائس، بيروت: 1986، ص119.

فعلى الرغم من أن الثورة كانت في بدايتها وإمكانيتها المادية والبشرية محدودة إلاّ أن هذه المعركة وقبلها بشهرين معركة أم الكماكم أسكتت الأصوات القائلة بأن تفجير الثورة خطأ فادح وأن فرنسا لا تهزم ببنادق الصيد (...) حيث سجل العدو في هذه المعركة 800 قتيل، أكثر من 1500 جريح وفقدان 100 آخرين وإسقاط ثلاث طائرات بين مقنبلة ومروحية، ضياع كميات لا تحصى ولا تعد من الذخيرة الحربية والكثير من الأسلحة كالبنادق الآلية (50 بندقية) وغيرها.

في حين تباين الأراء حول عدد شهداء جيش التحرير الوطني وتضاربت بين 60 –70 كأقل تقدير و90 – 160 شهيد في أقصى الحالات وما بين 60 –90 جريحا ولكن هذه الآراء أجمعت على غنم ما لايقل عن 50 بندقية أوتوماتيكية (آلية) وكميات معتبرة جدا من الذخيرة كانت على متن قافلة البغال[1]

– و من هنا نستنتج أن إنطلاقة ثورة أول نوفمبر بالرغم من أنها كانت بسيطة إلا أنها حققت زخم و صدى إعلامي بالإضافة إلى أنها شملت أرجاء الوطن هذا ما أثر على فرنسا، مما جعلها تقوم بردود فعل من أجل القضاء على الثورة في مهدها الأول ،مما أظهر جيش التحرير رد فعل يتمثل في نقل العمليات العسكرية من الجبال و الأرياف إلى المدن مما زاد في صداهاو أكسبها شعبيةو زاد في توسعها،وهنا ظهر التفكير في إعادة تنظيم و هيكلة جيش التحرير.

[1]– خضراء بوزايد:معركة الجرف أم المعارك، أعمال الملتقى الدولي حول معركة الجرف يومي 27 – 28 أكتوبر 2007، تبسة، طبعة خاصة من وزارة المجاهدين، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر: 2008، ص184.

بعد القيام بهجوم 20 أوت 1955 والنجاح الذي حققه ساهم في استقطاب الشعب للالتحاق بالثورة مما أدى هذا إلى الزيادة في عدد الجيش حيث فكر قادة الثورة في وضع استراتيجية جديدة لتنظيم الجيش وإعادة هيكلته وخرجوا بنتيجة وهي عقد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956.

المبحث الأول :دوافع إنعقاد المؤتمر و أهم قراراته .

وقبل أن نعرج على القرارات التي انبثقت على مؤتمر الصومام لا بد أن نتطرق إلى نقطة هامة وهي الدوافع الحقيقية التي أدت إلى انعقاد المؤتمر.

المطلب الأول: دوافع انعقاد مؤتمر الصومام.

مرت الثورة الجزائرية بمراحل صعبة خلال الفترة التي سبقت انعقاد المؤتمر إذ صمم النظام الاستعماري على اجهاضها بكل الوسائل، وبهذا تولدت دوافع لإنعقاد المؤتمر من أجل استمرار الثورة ومن بين أهم الدوافع التي أدت إلى عقد مؤتمر الصومام سنلخصه في النقاط التالية:

1 – تزايد ردود فعل العدو الدعائية في تنعيت الثوار الجزائريين أمام الرأي العام العالمي بجماعة غير منظمة والتأكيد على استحالة أي مفاوضات سياسية معهم مُرجعاً ذلك إلى انعدام قوة سياسية تحضى بالشرعية القانونية ولديها كامل الحقوق في تمثيل جميع السكان الجزائريين[1].

2 – تكثيف المستعمر من عملياته العسكرية، خاصة بعد مجيء روبير لاكوست الذي تبنى سياسة التهدئة خلال سنة 1956[2].

3 – تفاقم مشكلة التسليح و تعذر الاتصال بين المناطق[3]، إضافة إلى نقص الأموال والحاجة الشديدة للسلاح وكذا ضعف التنسيق بين قيادات المناطق وضعف التكوين السياسي للفرق المسلحة[4]، الأمر الذي دفع بكل قائد إلى الاجتهاد في تسيير شؤون منطقته[5].

4 – تعثر التنظيم ببعض المناطق وانتشار الفوضى والاضطراب بالبعض الآخر كناحية سوق أهراس ومنطقة الأوراس النمامشة[6].

---

[1] – حسن بومالي: إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى، المرجع السابق، ص131.

[2] – عمار بوحوش: ردود فعل السلطات الفرنسية في عهد الجمهورية الرابعة على قيام ثورة نوفمبر 1954، مجلة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة الجزائر، العدد1، 1994، ص14.

[3] – ben youcef ben khedda: aban- ben mhidi , leur apport a la révolution algerienne, edition dahlab,algerie:2000, p23.

[4] – عبد الكامل جويبة: الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1954 – 1958، ط1، دار الواحة للكتاب، وزارة الثقافة، الجزائر: 2012، ص127.

[5] – ben youcef ben khedda: op. cit, p23.

[6] - حكيمة شتواح: المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة التحريرية قسم التاريخ، جامعة الجزائر: 2001، ص33 -34.

5 – استشهاد ديدوش مراد قائد المنطقة الثانية في 18 جانفي 1955م واعتقال كل من مصطفى بن بولعيد قائد المنطقة الأولى الأوراس خلال شهر فيفري 1955م ورابح بيطاط قائد المنطقة الرابعة في 23 مارس 1955م إذ تولى أوعمران رئاسة المنطقة خلفاً له وبإتفاق أوعمران وكريم بلقاسم، تم تعيين عبان رمضان مسؤولاً عن الجزائر الكبرى التي تضررت كثيراً من إجراء حملة اعتقالات نوفمبر 1954 وما تبع كل ذلك من تطورات ارتبطت بهجمات 20 أوت 1955م ورد فعل السلطات عليها[1].

6 – إنضمام التشكيلات الوطنية لصفوفها مع مطلع سنة 1956م فقد طالبت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في منتصف شهر جانفي 1956م بضرورة الاعتراف بالإستقلال وإعادة السيادة الشرعية الوطنية للشعب الجزائري[2].

إذن ما نستنتجه أنه ما أدى إلى عقد المؤتمر ليس فقط زيادة تعداد الجيش من أجل هيكلته وإعادة تنظيمه بل هناك دوافع سياسية داخلية ودبلوماسية في الخارج أدت لعقد المؤتمر وهدفها الرئيسي العمل من أجل استمرارية الثورة.

المطلب الثاني: قرارات مؤتمر الصومام في الميدان العسكري

قد اختيرت منطقة واد الصومام بالذات نظرا لموقعها الوسطي[3] مما يسهل عليه التنقل وبالتالي تمكن المسؤولين من حضور أشغال المؤتمر بالإضافة إلى تميز هذه المنطقة بأشجارها الضخمة المتشابكة – غابة أكفادو – وجبال جرجرة المرتفعة بالإضافة إلى وجود عدد معتبر من جنود جيش التحرير الوطني موزعين في مواقع مختلفة ومدربين ومسلحين بصورة جيدة[4] ويقدر عددهم بحوالي ألف جندي ولم تقتصر الحراسة أثناء انعقاد المؤتمر على منطقة واد الصومام بل امتدت إلى كل المنطقة الواقعة بين سطيف وآقبو والبويرة وتارنالت مغطية كل المعابر والطرق المعبدة، وقد أوكلت قيادة الحراسة لكل من المجاهد أحمد فاضل المدعو حميمي والمجاهد عبد الرحمن ميرة [*] وفي حالة ما إذا تم الاشتباك مع نقطة من نقاط الحراسة فإن التعليمات كانت واضحة بحيث يترتب على كل نقاط

[1] – عبد الكامل جويبة: المرجع السابق، ص126

[2] – محمد لحسن أزغيدي: المرجع السابق، ص131.

[3] – عمار قليل:ملحمة الجزائر الجديدة، ج1 ،دار البعث، قسنطينة:1991،ص384.

[4] – mohamed guentari: organination politico –administrative et militaire de la revolution algerienne 1954-1962,vol, office des des publietion universitaire, alger: 1994,p81.

[*] – عبد الرحمن ميرة(1922 – 1959): ولد بآقبو من أسرة فقيرة التحق بالعاصمة بحثا عن العمل حيث عمل كحمّال وتشاجر مع أحمد المعمرين فسجن ثلاثة أشهر وفي 1946 سافر إلى فرنسا حيث قضى بها مدة سنة بالسجن بسبب مشاجرته مع الفرنسيين، انضم إلى اللجنة المركزية أثناء الانشقاق بعد اندلاع الثورة وكانت له مساهمة فعالة في توفير الأمن لانعقاد مؤتمر الصومام خاض العديد من المعارك واستشهد يوم 05 نوفمبر 1959م بوادي شلاطة ناحية أقبو / أنظر إلى: محمد الصالح الصديق: من الخالدين الذين حملوا راية ثورة الجزائر وحققوا معجزة النصر، دار البعث، قسنطينة، 1988، ص205.

الحراسة الأخرى توسيع دائرة الاشتباك بغية تشتيت قوات العدو وبالتالي إعطاء فرصة الانسحاب السريع للمؤتمرين[1].

ولعل أهم ما لوحظ على المؤتمرين هو إحاطته بالسرية التامة لدرجة أن معظم الجنود المكلفين بتوفير الظروف الأمنية لم يكونوا على علم به كما قام المكلفون بالإعداد المادي للمؤتمر بواجبهم على أكمل وجه وبتكتم شديد[2].

انبثقت على مؤتمر الصومام قرارات عسكرية خاصة بالجيش حيث تم دراسة وضعيته من أجل وضع إستراتيجية له بهدف تنظيمه وهيكلته حيث ذكرنا في السابق أن التعداد قد زاد خاصة بعد نجاح هجومات 20 أوت 1955 التي ساهمت في استقطاب الشعب للالتحاق بالجيش، حيث في جويلية 1956 قدرت المصادر الإستعمارية قد رأت جيش التحرير الوطني اللمتمركزة داخل القطر الجزائري بحوالي 1800 مجاهد نظامي مسلحين بسلاح حربي[*] و 21000 مجاهد إضافي مسلحين بسلاح صيد وأسلحة يدوية و115000 رجل احتياطي كانوا ينتظرون الالتحاق بصفوف جيش التحرير الوطني في أي وقت يؤمرون) [3].

وبعد دراسة وضعية الجيش في المؤتمر من خلال نقاشات الحاضرين في المؤتمر خرجوا بقرار معهم وهو تقسيم الجيش إلى وحدات ومجموعات تكون موزعة بشكل منظم في المناطق المناسبة ذات الموقع الإستراتيجي لتحقيق أهدافه النضالية وقد تم تقسيمه على النحو التالي:

- الفوج: ويضم إحدى عشر جندي بينهم عريف واحد وجنديان أولان.
- الفرقة (الفصيلة): ويبلغ عدد الجنود فيها خمسة وثلاثين جندياً وتتركب من ثلاثة أفواج مع رئيس الفرقة ونائبه[4].
- الكتيبة (السرية): وتتركب من مائة وعشرة جنود أي ثلاث فرق مع خمس إطارات.
- الفيلق: ويضم ثلاثمائة وخمسين جندي أي ثلاث فرق مع عشرين إطاراً[5]، مع تحديد الألفاظ المستعملة في صفوف جيش التحرير الوطني بحيث تقرر إستعمال الكلمات التالية:

1 – المجاهد: هو جندي جيش التحرير الوطني.

---

[1] – عمار قليل: المرجع السابق، ص387.

[2] – صالح لميش: مصر وثورة التحرير الجزائرية 1954 – 1962، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية: 1988، ص132.

[*] – أنظر الملحق رقم 01..

[3] – يوسف مناصرية: قوات جيش التحرير الوطني المتمركزة على الحدود الشرقية، أعمال الملتقى الوطني حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، المرجع السابق، ص123.

[4] – يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة التاريخية، ط2، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص90.

[5] – إدريس خيضر: البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830 – 1962، ج2، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص171-172.

2 – المسبل: والمشارك في العمل العسكري.

3 – الفدائي: هو عضو الجماعة المكلفة بالهجومات على المراكز في المدن[1].

ونلاحظ أن هذا التقسيم بهذا الشكل سيعطي الجيش توزيعا أكثر ترتيبا وتنظيماً

مثلما تم تقسيم الجيش إلى وحدات عسكرية منظمة تم أيضاً توحيد الرتب العسكرية والنياشين والأوسمة[*] ووضع مرتب شهري حسب رتبة كل مجاهد وقد جاءت على النحو التالي:

– جندي: ليس له إشارة أما راتبه الشهري فهو 1000 فرنك قديم.

– عريف: وهو مسؤول فوج، يضع إشارة (V) حمراء على كتفه الأيمن ويأخذ شهريا 1200 فرنك قديم.

– رقيب: وهو مسؤول فوج، يضع إشارتين حمراوتين مقلوبتين (٨) على كتفه الأيمن وراتبه الشهري1500 فرنك قديم.

– رقيب أول: وهو مساعد مسؤول القسم، يضع ثلاث إشارات حمراء مقلوبة على كتفه الأيمن وراتبه الشهري 2000 فرنك قديم.

– المرشح: وهو مساعد قائد الناحية، يضع نجمة بيضاء على كتفه الأيمن وراتبه الشهري 2500فرنك قديم.

– ملازم: وهو قائد الناحية يضع نجمة حمراء على كتفه الأيمن وراتبه الشهري 3000 فرنك قديم.

– ملازم أول: (ضابط أول): وهو مساعد قائد المنطقة يضع نجمة حمراء + نجمة بيضاء على كتفه الأيمن وراتبه الشهري 3500 فرنك قديم.

– نقيب (ضابط ثاني): وهو قائد المنطقة يضع نجمتان حمراوتان على كتفه الأيمن وراتبه الشهري 4000 فرنك قديم

– مقدم (صاغ أول): وهو مساعد قائد الولاية يضع نجمتان حمراوتان+ نجمة بيضاء على كتفه الأيمن وراتبه الشهري 4500 فرنك قديم.

– عقيد (صاغ ثاني): وهو قائد الولاية، يضع ثلاث نجمات حمراء على كتفه الأيمن وراتبه الشهري 5000 فرنك قديم[2]. بالإضافة إلى ممرضون وممرضات يلحقون بالعريف يتقاضون 1500 فرنك شهريا والأطباء المساعدون (الطلبة بدرجة السنة الثانية في الطب) يلحقون بالملازم الأول ويتقاضون مثله 2500 فرنك شهريا وطلبة السنة الثانية فما فوق في الطب يلحقون بالضابط الأول ويتقاضون مثله 3500 فرنك[3].

---

[1] – أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، مع ركب الثورة التحريرية، ج3، الشركة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1982، ص399.

[*] – أنظر الملحق رقم 02.

[2] – آمال شلبي: التنظيم العسكري في الثورة التحريرية 1954 – 1956، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، قسم التاريخ: 2006، ص92.

[3] – يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة التاريخية، المرجع السابق، ص 396 – 397.

وكانت لهذه التقسيمات أهمية كبيرة حيث جاءت نتيجة زيادة حجم الجيش وتوسيع مسؤولياته[*] مما استدعى وضع هذه القرارات المتمثلة في تقسيمه إلى وحدات وتوحيد الرتب العسكرية والنياشين والأوسمة والمرتبات الشهرية ونستنتج أن تطبيق هذه القرارات ستنظم الجيش ليصبح نظامي أحسن مما كان عليه من قبل عبارة عن عصابات غير منظمة.

كما حدد المؤتمر بعض القرارات تتكفل بالجانب الاجتماعي للمجاهد من بينها:

1 – اللباس والمؤونة[*]: بحيث كل مجاهد يأكل ويكسى من نفقة الجيش[1].

2 – السلاح: كل مجاهد له الحق في إمتلاك سلاح على حسب الإمكانيات[2].

3 – الرعاية الصحية: كل مجاهد يصيبه المرض له الحق أن يضمن له الجيش الرعاية الصحية وكل الأطباء والممرضين يخضعون إلى النظم العسكرية التي يخضع لها جيش التحرير الوطني والمصابين بجروح خطيرة أو مرض معدي تسلم لهم شهادة طبية ورخصة من قيادة المنطقة لينقل على إثرها إلى تونس أو المغرب[3].

4 – المنح العائلية: كل المجاهدين الذين لهم عائلات يتكفلون بالصرف عليها لهم إعانات شهرية تقدم إليهم ولكن على كل واحد أن يحتفظ بأموال الثورة[4].

كما تم تحديد واجباته والمتمثلة في الكفاح المستمر إلى غاية تحصيل المطالب الشرعية وتنفيذ الأوامر بكل طاعة وتفان وإخلاص وإتقان بالإضافة إلى مسؤوليته على سلاحه وعدته وكسوته ونظافته ومسؤوليته عن العمل والقول الذي يصدر عنه[5].

وضعت هذه القوانين من أجل تحقيق هدف أساسي وهو تشكيل جيش منظم يقوم بواجباته ومسؤولياته أمام وطنه على أكمل وجه حيث كل فرد من أفراد الجيش هو مسؤول عن تحقيق النصر ضد العدو سواء كان في الجبال أو المدن.

كما أن المؤتمر لم يناقش الجانب العسكري الخاص بإعطاء إستراتيجية جديدة للجيش فقط بل انبثقت عنه قرارات أخرى مست الجانب الدبلوماسي والسياسي والتي كان لها تأثير غير مباشر على الميدان العسكري، ومن بين هذه القرارات ما يلي:

---

* – أنظر الملحق رقم 03.

* – أنظر الملحق رقم 04.

[1] – حسن شياط: النظام الداخلي لجيش التحرير الوطني، مجلة الباحث، المطبعة المركزية للجيش، الجزائر، العدد2، نوفمبر 1884، ص160.

[2] – جمال قنان: لمحة تاريخية عن جيش التحرير الوطني، أعمال الملتقى الدولي حول نشأة جيش التحرير الوطني، المرجع السابق، ص70 –72.

[3] – عبد الرزاق نجار وآخرون: جيش التحرير الوطني على الحدود الغربية، مذكرة نيل شهادة ليسانس في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة تلمسان: 2008، ص19.

[4] – يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة، المرجع السابق، ص93.

[5] – حسن شياط: المرجع السابق، ص161 – 166.

1 – إعادة تسمية المناطق الجغرافية التي كانت قائمة قبل مؤتمر الصومام وتحديدها جغرافيا[1]، وتم تقسيم البلاد إلى ست مناطق[2] بإضافة ولاية الجنوب[3] إذ ابتداءً من تاريخ المؤتمر تغير لفظ المنطقة إلى كلمة ولاية[4] وقسمت الولاية إلى مناطق والمنطقة إلى نواحي والناحية إلى قسمات[5].

وما نستنتجه هنا أن الثورة توسعت حتى وصلت إلى الجنوب مما استدعى إلى إضافة ولاية سادسة هي ولاية الجنوب، ونص المؤتمر على أن مدينة الجزائر تكون مستقلة عن الولاية الرابعة ويكون لها وضع خاص ومدينة بوسعادة التابعة للولاية السادسة تقد م المساعدة لمناضلي الولايتين الأولى والثالثة[6].

2 – أقر المؤتمر أيضا مبدأ القيادة الجماعية ولقادة الولاية صفتان عسكرية وسياسية وتمثل السلطة المركزية لجبهة التحرير الوطني وله ثلاث نواب يترأسون الفروه التالية: الفرع السياسي والفرع العسكري وفرع الإستعلامات والإتصالات[7].

3- حدد المؤتمر نشاط الوفد الخارجي في جملة وسائل تمثلت في السعي للحصول على تأييد الدول والشعوب الأوروبية والديمقراطيات الشعبية وأمريكا اللاتينية وغيرها ولهذا عززت جبهة التحرير الوطني، الوفد الخارجي بمكتب دائم لدى هيئة الأمم المتحدة، ومكتب في الولايات المتحدة الأمريكية وآخر في البلدان الآسيوية[8].

4 –كما صدر عن المؤتمر قرارات سياسية تناولت التنظيم السياسي بالشكل التالي:

أ – المحافظون السياسيون: ومهامهم الأساسية تتمثل في تنظيم وتثقيف الشعب وما يتصل بالدعاية والأخبار والتوجيه والحرب النفسية[9] وكذا فتك النزاع المتوقع وللمحافظين السياسين الحق في إعطاء آرائهم في جميع برامج الأعمال العسكرية بجيش التحرير الوطني[10].

ب– المجالس الشعبية: وتتشكل بواسطة الإنتخاب وتنظر في القضايا العربية والإسلامية والمالية والاقتصادية والشرطة[11].

ج – المنظمات المسيرة أو الهيئات التابعة: ظهرت لأول مرة في تاريخ الثورة وتتشكل من:

---

[1] – عبد العزيز عصماني: مؤتمر الصومام وأثره على مسار الثورة الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، قسم التاريخ، جامعة الجزائر: 1996، ص43.

[2] – محمد لحسن أوزغيدي: المرجع السابق، ص138.

[3] – عبد العزيز عصماني: المرجع السابق، ص43.

[4] – عبد الكامل جويبة: المرجع السابق، ص146 – 147.

[5] – عبد العزيز عصماني: المرجع السابق، ص43.

[6] – يحي بوعزيز: رحلة في فضاء العمر أو مذكرات القرن، ج3، طبعة خاصة، دار البصائر، الجزائر: 2009، ص10.

[7] – محمد كشود: المجلس الوطني للثورة الجزائرية، المؤسسة الوطنية في تنظيم سلطة قيادة الثورة، مجلة الفكر البرلماني، من إصدار مجلس الأمة، ص29.

[8] – عبد الكامل جويبة: المرجع السابق، ص139.

[9] – محمد لحسن أزغيدي: المرجع السابق، ص 138.

[10] – عبد الكامل جويبة: المرجع السابق، ص149.

[11] – محمد لحسن أزغيدي: المرجع السابق، ص138.

1 – المجلس الوطني للثورة الجزائرية: وهو الذي شكل ما يمكن وصفه ببرلمان الثورة التحريرية إذ كان أشبه ما يكون بالجهاز التشريعي، حدد أعضاءه في المؤتمر ب 34 عضوا (*) منهم 17 دائمون و17 مؤقتون[1].

2 – لجنة التنسيق والتنفيذ: تتألف من 05 أعضاء اختيروا من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية السابق، وهي مجلس الحرب الحقيقي للثورة، مسؤولة عن توجيه وإدارة جميع فروع الثورة وأجهزتها العسكرية والسياسية والدبلوماسية ولها كامل السلطة على جميع هيئاتها ومنظماتها، جميع القادة السياسيين والعسكريين الذين يباشرون النشاط الثوري مسؤولون أمامها، مثلما هي مسؤولة أمام المجلس الوطني للثورة الجزائرية[2].

د – تحديد العلاقة بين جيش التحرير الوطني وجبهته: قرر المؤتمرون بأن تعطى الأولوية للسياسي على العسكري أما عن العلاقة بين الداخل والخارج فتقرر أن تعطى الأولوية للداخل على الخارج مع مراعاة مبدأ القيادة الجماعية[3] وفي هذا الشأن يقول علي كافي: " إن الأهداف الأولى من وراء تفضيل السياسي على العسكري هو تكريس فكرة التفاوض ومسالمة المعتدين"[4].

هـ – تشكيل المحاكم بمحاكمة المدنيين والعسكريين[5].

لقد خرج المؤتمر بوثيقة سياسة تعتبر المنهج السياسي الذي سارت عليه الثورة التحريرية، ونشرت هذه الوثيقة لأول مرة في الصحافة الثورية (صحيفة المجاهد في أول نوفمبر 1956) ونستنتج من خلال هذه القرارات أن المؤتمرين لم يركزوا على هيكلة الجيش وإعادة تنظيمه بل بادروا إلى وضع قوانين تكون بمثابة أسس تسير عليها الجزائر.

---

* – للتعرف على أسماء أعضاء المجلس الوطني للثورة التحريرية الجزائرية / أنظر إلى: أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص346 – 348.

1 – طاهر جبلي: مسألة الإجماع حول مقررات الصومام، جريدة المجاهد، العدد 212، 2000، ص13.

2 – يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين 19 –20، ج2، ط2، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر: 2010، ص46.

3 – مبروك بلحسن: المراسلات بين الداخل والخارج، الجزائر، القاهرة، 1954–1956، مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية، تر: الصادق عماري،طبعة خاصة من وزارة المجاهدين،دار القصبة للنشر،الجزائر:2004،ص54.

4 – علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946 – 1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، (د.ت)، ص104.

5 – محمد لحسن أزغيدي: المرجع السابق، ص139.

المبحث الثاني: تطور جيش التحرير عقب مؤتمر الصومام

التنظيم الجديد الذي وضع للجيش كما ذكرت سابقا فيما يخص التقسيم إلى وحدات ووضع الرتب والمرتبات الشهرية أدى إلى استقطاب الشعب للإلتحاق بالثورة، وصاحب هذا ارتفاع محسوس في تعداد جيش التحرير خاصة بعد إلتحاق الطلبة الجزائريين بالجبال في 19 ماي 1956م.

المطلب الأول: تعداد جيش التحرير الوطني

ارتفع عدد الجيش إلى 40 ألف في سنة 1956[1]، وفي صائفة 1957 وصل إلى زهاءة 50ألف من مجاهدين وفدائيين[2]، في حين ذكرت جريدة المجاهد في عددها 11 لأول نوفمبر 1957م أن عدد أفراد جيش التحرير الوطني قد وصل إلى أكثر من 100.000 جندي في نوفمبر 1957[3]، ووصل إلى 100 ألف سنة 1958م[4] غير أن الجانب الفرنسي يقول أن العدد بلغ قمة تطوره في أفريل 1958 بحوالي 60.000 رجل منهم 50.000 في الداخل و9000 إلى 10.000 في الحدود، وجريدة المجاهد سجلت أعلى رقم لسنة 1958 أيضا بإجمالي 130.000 رجل للداخل والخارج معاً[5].

أما محمد تقية فقد سجل يقول:" بناءً على كل المتغيرات بإمكاننا أن نقدم تقديراً تقريبياً قوامه 60.000 إلى 70.000 رجل في الداخل و15000 إلى 20.000 عبر كافة الحدود فيما وراء الحواجز سنة 1958، إذاً 90.000 رجل كحد أقصى لن يتم تجاوزه طيلة حرب التحرير"[6]

---

[1] – بسام العسلي: المرجع السابق، ص71.

[2] – محمد عباس: نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية (54 –62)، المرجع السابق، ص345.

[3] – محمد تقية: الثورة الجزائرية.المصدر،الرمز و المآل،تر:عبد السلام عزيزي،دار القصبةللنشر،الجزائر:2005،ص453.

[4] – بسام العسلي: المرجع السابق، ص71.

[5] – صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 55.

[6] – محمد تقية: المرجع السابق، ص 314.

ومن هنا نستنتج أن هذا العدد الضخم من الجيش تتحكم فيه قوانين زادت في تنظيمه وهييكلته وإعطائه صورة جيش نظامي(*) وبذلك فإن تطبيق إستراتيجية مؤتمر الصومام إتجاه الجيش ساهمت في تنظيمه بالدرجة الأولى وزيادة عدده بالدرجة الثانية.

* - أنظر الملحق رقم 05.

المطلب الثاني: تطور الأسلحة من خلال الدعم اللوجستيكي.

إن زيادة حجم الجيش أدى إلى الحاجة إلى الأسلحة واستوجب تطويرها[*] فلا يمكن الإعتماد فقط على الأسلحة البسيطة مثل تلك التي انطلقت بها الثورة مثل بنادق الصيد ومخلفات أسلحة الحرب العالمية الثانية لذلك فإن قادة الثورة كثفوا جهودهم من أجل الحصول على كم كبير من الأسلحة لسد حاجيات هذا العدد الهائل من الجيش فاتجهوا إلى توفيرها من الخارج وعلى وجه الخصوص تلك الأسلحة التي كانت تمر إلى الجزائر عبر الحدود الشرقية والغربية.

في سنة 1956 عين أوعمران مسؤول التسليح والتموين على الحدود الشرقية والغربية مبعوثاً من لجنة التنسيق والتنفيذ وقد عين عمار بن عودة مساعداً له ونائباً له في المنطقة الشرقية وقد انتقل عمار بن عودة بين تونس وليبيا والقاهرة وكذلك أوربا من أجل جلب السلاح للثورة [1] وكانت أول شاحنة تعبر الحدود الليبية التونسية بنجاح في إتجاه المخزن الرئيسي لأسلحة الثورة بالحدود الشرقية في أول نوفمبر 1956م [2]، حيث يذكر المجاهد عمراني أن بن عودة والعقيد أوعمران قد وزعا الأسلحة التي تم إيصالها من الحدود التونسية الليبية يوم 20 نوفمبر وفق الحصص التالية:

- الولاية الأولى والثانية: لكل واحدة 400 بندقية رشاشة مع الذخيرة.
- الولاية الثالثة: 450 بندقية رشاشةمع الذخيرة.
- الولاية الرابعة: 550 بندقية رشاشة مع الذخيرة.
- القاعدة الشرقية: 100 بندقية رشاشة مع الذخيرة[3].

وكان الدكتور الدباغين قد أبرم في يناير 1957 اتفاقاً مع ممثلي الحكومة التونسية لتنظيم نقل الأسلحة عبر ترابها[4]، كما كانت القوافل تأتي من مصر مروراً بتونس حيث يذكر فتحي الديب (تم نقل الشحنة السادسة[*] يوم 18 يناير 1956 لتلبية احتياجات الجبهة الشرقية بالجزائر. ولإمداد جيش التحرير التونسي بكمية من السلاح والذخيرة تكفيه لبدء عملياته الإيجابية المسلحة ضد القوات الفرنسية المرابطة بتونس[5]، وابتداءً

---

* – أنظر الملحق رقم 06.

1 – بوبكر حفظ الله:المرجع السابق،ص189.

2 – محمد بلقاسم: القواعد الخلفية للثورة الجزائرية، الجهة الشرقية (1954 – 1962)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر: (د.ت)، ص63.

3 – نفسه: ص 64.

4 – محمد عباس: نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1954 – 1956)، المرجع السابق، ص353.

* – للتعرف على مضمون هذه الشحنة أنظر إلى:
فتحي الديب: المصدر السابق، ص167.

5 – فتحي الديب: المصدر السابق، ص166.

من 17 – 3- 1957 وانتهاءً في 231 أكتوبر قد وقَّع استلام الشاحنات الأخ أحمد سليم بالنيابة عن ممثل الثورة لدى السلطات المصرية وكان الهدف أن تصل أكبر كمية من الشحنة إلى ولاية القبائل وولاية العاصمة(الجزائر) وبالفعل فقد دخلت الشحنة بأكملها إلى الجزائر وفقا لما خطط لها وبذلك تحسن الوضع العسكري في ولايتي الجزائر والقبائل[1].

أما من الجهة الغربية فقد امتد نشاط الثورة إلى داخل التراب المغربي وأصبح التركيز على إنشاء القواعد الخلفية ضرورة لإنجاح الثورة على الجهة الغربية للوطن، واعتمد مجاهدو الولاية الخامسة على الأراضي المغربية تجربة النشاط وإنشاء المراكز العسكرية والمدينة وفي 1957 اهتم مسؤولوا الولاية الخامسة بتحديث أساليب التدريب وإدخال التحصينات الحديثة، وأنشأت المدارس الخاصة بالتدريب على السلاح كمدرسة التكوين للمواصلات السلكية واللاسلكية بالناظور في 1958 أنشأت المصانع الخاصة بالتسليح ومحطة الإذاعة بالناظور[*] ومراكز للراحة[2].

ونظراً للتسهيلات المقدمة من طرف المغرب وعلى الرغم من الاحتياجات الفرنسية إلاّ أن هذه القواعد الخلفية قدمت دعما مهما للثورة الجزائرية وكان الجزائريون يتحركون بحرية في التراب المغربي وقد اتخذت فرنسا إجراءات لعزل القواعد الخلفية عن الداخل بإقامة الأسلاك الشائكة وتكثيف المراقبة العسكرية على طول الحدود المغربية الجزائرية[3].

[1] – مراد صديقي: الثورة الجزائرية عمليات التسليح السرية، تر: أحمد الخطيب، دار الرائد للكتاب، الجزائر: 2010، ص56.

[*] – للتعرف على تأسيس إذاعة الناظور/ أنظر إلى: قدور ريان: الإذاعة السرية، صوت الجزائر الحرة المكافحة". التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية 56 – 62 ،منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر: (د.ت) ص53، 54.

[2] – عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر والحديث، جامعة الأمير عبد القادر: 2008، ص236.

[3] – محمد بلقاسم: المرجع السابق، ص68.

المبحث الثالث: تطور فعالية جيش التحرير في الميدان

المطلب الأول: المواجهات العسكرية في الجبال

بعد التطور والتنظيم الذي عرفه جيش جبهة التحرير الوطني بعد مؤتمر الصومام وذلك من خلال زيادة حجم الجيش وتطور أسلحته وتوسعه عبر كامل التراب الوطني حيث وصل إلى الجنوب أصبح يقوم بمواجهات عسكرية منظمة ضد العدو الفرنسي حث تخلى عن تلك المواجهات التي كانت تعرف بحرب العصابات الغير منظمة وذات النتائج الغير مربحة حيث أن هذه المواجهات العسكرية كانت موزعة عبر الجبال حيث نذكر منها ما يلي:

1 – معركة جبل عمور: 02 أكتوبر1956م:

خلال شهور صيف عام 1956م امتدت وانتشرت وحدات الماء الأبيض نواحي أفلو وأصبحت هناك قوة كبيرة وكثيرة العدد تمكنت من القيام بعمل عظيم سيبقى خالداً خلود الثورة الجزائرية ألا وهو معركة جبل عمور(*) التي إندلعت يوم 02 أكتوبر 1956[1]، حيث وقعت المعركة بين وحدات من جيش التحرير الوطني بقيادة العقيد لطفي وقوات الاحتلال[2]، وشارك فيها 500 مجاهداً مجنداً من جيش التحرير الوطني بينما تعد القوات الفرنسية بالآلاف[3]، وتواصلت المعركة أسبوعا كاملاً وقد حققت بها جيش التحرير انتصاراً كبيراً حيث بلغت خسائر المستعمر 1375 قتيلاً من بينهم 92 ضابطاً دفنوا بتيارت وإحراق 22 سيارة[4]، ولم يسجل في صفوف جيش التحرير الوطني سوى إصابات غير قاتلة لمجاهدين نقلوا على جناح السرعة إلى الأماكن المخصصة لإسعاف معطوبي حرب التحرير الوطنية[5]، وتحصل جيش التحرير على أسلحة وافرة من هذه المعركة حيث يقول عنها المجاهد العقيد لطفي " وغنمنا أسلحة كثيرة بحيث كان الجندي الواحد منا يحمل أربعة أو خمسة بنادق وأسقطنا خلال هذه المعركة عدّة طائرات حربية، استشهد من المجاهدين أربعون فقط لأننا استفدنا من عنصر المفاجأة والطبيعة الجبلية التي كانت في صالحنا لوعرتها ومناعتها"[6].

---

* – أنظر الملحق رقم 07.

[1] – يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين 19 –20، المرجع السابق، ص169.

[2] – بشير كاشه الفرحي: مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830 – 1962)، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين: 2007، ص172.

[3] – يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص169.

[4] – محمد الصالح الصديق: الجزائر بلد التحدي والصمود، موفم للنشر، الجزائر: 2009، ص116.

[5] – بشير كاشة الفرحي: المرجع السابق، ص172.

[6] – يحي بوعزيز: المرجع السابق،ص169.

2 – معركة الكاف لعكس (حمام النبايل) 1956:

لقد وقعت هذه المعركة بفج الكاف لعكس على ضفتي وادي المالح في أوائل أكتوبر 1956 حيث على إثر عملية قام العدو بتمشيط للمنطقة، وكشف المجاهدين من طرف كلب مدرب بدأ الاشتباك المسلح ممهداً بقذائف المدفعية الثقيلة على الساعة الثامنة صباحاً واستمر حتى الساعة الثامنة مساءً بعدما أسدل الليل ظلامه، وكان عدد الذين خاضوا المعركة من أفراد جيش التحرير 35 مجاهداً بقيادة فطايمية السعيد يدعى لاندوشين وقد خلفت المعركة 07 من الشهداء من بينهم غديش (قائد الفوج)، واستعمل أفراد جيش التحرير أسلحة حديثة لكن كلها خفيفة أما قوات العدو كانت تقارب 500 جنديا فرنسيا مدعمين بالدبابات والطائرات المقنبلة والاستطلاعية بالإضافة إلى المدفعية الثقيلة التي تعزز القوات وتشاركها وبلغت خسائر العدو 25 قتيلاً وعددا لا يحصى من الجرحى وقد دارت أحداث المعركة بين الكاف لعكس وجبل الأوراس بالمشاعلة وكان رد فعل الإستعمار أن قصف المنطقة بكاملها وأضرم النيران في غاباتها[1].

3 – معركة الزرداب: (أكتوبر 1956).

خضنا معركة ضخمة مع العدو شاركت فيها قوات فرنسية كبرى برية وجوية بكثافة كبيرة دامت المعركة يوما كاملاً وشاركت فيها ست طائرات بصورة دائمة ،واستعمل العدو بالمعركة سائر أنواع المدفعية وكان عدد المجاهدين حوالي مائتي مجاهد[2].وضربت قوات الإستعمار في هذا اليوم ضربات شديدة وموجعة رغم كثافة نيران العدو من بنادقه ومدفعيته وطائراته ،واستمرار المعركة أكثر من إثني عشر ساعة، إلا أننا لم نفقد سوى شهيد واحد ووقع رامي مدفع رشاش إسمه الطيب مع رشاشه أسيراً بعد أن جرح وانسحبنا مع سقوط الليل وكان اعتزازنا كبيراً بهذه المعركة التي جرت في الحدود الفاصلة بالضبط بين القطرين: الجزائري والتونسي في جبل (الزرداب) [3].

4 – معركة جبالة: (أوت 1957).

كانت نتيجة من المجاهدين تتألف من 110 رجل بقيادة بوعيزم المختار (الناصر) متمركزة في العيون بجباله بالقرب من ندرومة بالمنطقة الثانية، الولاية الخامسة وكان ذلك حين تاريخ أوت 1957م، وقد وقعت بهم وشاية من طرف خائن دل القوات الفرنسية على مكان جيش التحرير الوطني، وفي الساعة الخامسة صباحاً بعد الوشاية طرق الجيش الفرنسي المكان فاضطرت الكتيبة إلى الهروب نحو منطقة أخرى لأن الجيش الفرنسي كان يستخدم الطائرات والقنابل، ووقعت المعركة بين الجيش الفرنسي وجيش التحرير الوطني وظلت المعركة حتى الساعة

[1] – صالح فركوس: تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي المقاومة المسلحة (1830 – 1962)، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة: 2012، ص334.

[2] – عثمان سعدي بن الحاج: مذكرات الرائد عثمان سعدي بن الحاج، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر: 2010، ص109.

[3] – عثمان سعدي بن الحاج: المصدر السابق، ص110.

التاسعة ليلاً، انسحب على إثرها الجيش الفرنسي أسفرت المعركة عن استشهاد جنديان و60 فرداً من الشعب وخسارة الجيش الفرنسي هي إحراق دبابتين وجيب وإسقاط طائرات مقنبلة وخسائر بشرية[1].

5 – معركة جبل موقورنو: (24 أكتوبر 1958).

التي استمرت طيلة ثلاثة أيام بلياليها رغم أنها في تقديراتنا ما كان لها أن تتجاوز ساعات قلائل تمكنا في تلك المعركة من إسقاط طائرتين عسكريتين ما يزال حطامهما شاهداً عليهما إلى اليوم، وغنمنا أربعة عشر ألف خرطوشة عثرنا عليهما داخل الحطام وذلك رغم كل محاولات العدو لتفجيرها جواً هكذا غنمنا صيداً ثميناً كان سبباً في تغيير معادلة تلك المعركة التي فاجأت الملاحظين وكل الذين كانوا على علم بإمكانياتنا القتالية فيهم العدو نفسه الذي كان يعلم حق العلم حسب تقرير مصالحه الخاصة المؤرخ في 11 ديسمبر 1958م عدد قواتنا ونوعية أسلحتنا وذخيرتنا وحتى مواقع تمركزنا[2].

إذن هذه المواجهات لم تكن انتصارات يحققها الجيش بل كانت في حد ذاتها مصدراً للسلاح،كما أنها كانت دليل على تطور جيش التحرير الوطني بعد إنعقاد المؤتمر ،وأنه أصبح قادرًا على نصب الكمائن ضد العدو في الجبال والمواجهة العسكرية كلما سمحت له الفرصة بذلك،مما إستدعى منه التوسع بهذه العمليات نحو المدن.

المطلب الثاني: المواجهات العسكرية في المدن.

العمليات العسكرية لم تقتصر على الجبال والأرياف فقط بل انتقل صداها إلى داخل المدن حيث قام جيش التحرير الوطني بعمليات ذات نوعية كلما سمحت له الفرصة بذلك، ولعل من أبرز ذلك يبدوا واضحاً من خلال معركة الجزائر التي استمرت من ديسمبر 1956 إلى سبتمبر 1957.

بعد فشل فرنسا دبلوماسياً في العدوان الثلاثي على مصر إذا أدى ذلك إلى تدويل القضية الجزائرية وإلى ازدياد أنصارها في الخارج وحتى لايشعر الرأي العام الفرنسي بالهزيمة الدبلوماسية التي منيت بها دولته، وحتى تنتقم لذلك وجهت أنظار جيشها إلى السكان الجزائريين المدنيين العزل، فسلطت عليهم القمع والإرهاب مما اضطر السكان إلى الالتحاق بالجبال واللجوء إلى تونس والمغرب الأقصى، وقد دخلت من جديد في حرب المدن وتعتبر الفترة من كانون الأول (ديسمبر) 1956 إلى أيلول (سبتمبر) 1957، معركة مدينة الجزائر والتي كانت طاحنة بين المسبلين من جبهة التحرير ووحدات المظليين الفرنسيين وقامت هذه الوحدات بمحاصرة الجزائر العاصمة لتستولي حي القصبة[3]، وكانت المعركة دموية بشكل خاص بإيحاء من قادة الطبقات الوسطى وقد خاضتها العامة المدينية المتجمعة حول ياسف سعدي، جرى إستخدام النساء في تنفيذ العمليات[4] من خلال تفجير العديد من

[1] – إدريس خيضر: المرجع السابق، ص212.

[2] – لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص27.

[3] – محمد لحسن أزغيدي: المرجع السابق، ص162.

[4] – محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان: 1983، ص167.

الأهداف الفرنسية الحيوية وقد ساهمت سياسة تفعيل المرأة في دفع العمل الثوري داخل العاصمة[1]، حيث عملت المرأة الجزائرية في ميدان الغداء وذلك بوضع القنابل الموقوتة داخل الحانات المكتضة بعساكر العدو الفرنسي[2] ونذكر منهن حسيبة بن بوعلي، جميلة بوحيرد، زهرة ظريف وغيرهن[3]، وهذه العمليات الفدائية التي قامت بها المرأة الجزائرية بعثت الرعب والفزع في أوساط السلطات الإستعمارية الفرنسية[4].

وقد تسببت ضخامة الوسائل التي استخدمها الجيش الفرنسي أنذاك لتحطيم جبهة التحرير الوطني في الجزائر العاصمة بأضرار كبيرة[5]، وكانت الجزائر العاصمة مسرحاً لثلاث أو أربع عمليات يوميا وكانت هذه العمليات تستهدف المدنيين بالدرجة الأولى حيث تكون العمليات أكثر وقعاً وإيلاماً[6]، وكانت جبهة التحرير الوطني تحاول الثأر أحياناً لكنها نادراً ما كانت تتجرأ على الهجوم على المضليين ولم يكن يمكنها في كل الأحوال إلاّ الضرب بعشوائية وذلك أن جهاز استعلاماتهم لم يستطع أبداً فهم الطريقة التي كنا نعمل بها فكان يتعرض بالضرورة إلى رؤساء الوحدات الذين تظهر أسماؤهم في الجرائد[7]، وانطلق الهجوم على مدينة الجزائر باعتماد تخطيط التربيع، أي تقسيم المدينة إلى قطاعات يتولى كل واحد من هؤلاء الضباط عملية الإشراف والهجوم على القطاع المحدد له وبذلك تم تطويق ومحاصرة المدينة من كل الجهات وأخضعت في نفس الوقت كل أحيائها ومنازلها ودكاكينها للمداهمات والتفتيش والتكسير واعتقال سكانها وحسب جريدة المجاهد فقد أسفرت هذه العملية على تحويل 120.000 شخص من مراكز الفرز والاستنطاق أقيمت خصيصا لهذا الغرض وفي هذه الأخيرة أخضع هذا العدد من الجزائريين لكل أنواع التعذيب الوحشي والقمع والتنكيل[8]، وقد قرر أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ في اجتماعهم المنعقد لأول مرة في شهر ديسمبر 1956م[9]، ضرورة شن إضراب على مستوى مدينة الجزائر وذلك من أجل جعل العاصمة بلداً ميتا سياسياً[10]، غير أن الاختلاف وقع حول مدته الزمنية حيث اقترح له بن امهيدي مدة الشهر، في حين اقترح زملاءه تخفيض المدة إلى بضعة أيام. وبعد أخذ ورد ونقاش حاد استقر رأي اللجنة على مدة أسبوع وتمت برمجة الإضراب عشية انعقاد دورة الأمم المتحدة[11].بتاريخ 28 جانفي إلى غاية

---

[1] – حكيمة شتواح: المرجع السابق، ص 49.

[2] – إبراهيم العسكري: لمحات من مسيرة الثورة التحريرية ودور القاعدة الشرقية، دار البعث، قسنطينة: 1962، ص319.

[3] – حكيمة شتواح: المرجع السابق، ص59.

[4] – إبراهيم العسكري: المصدر السابق، ص319.

[5] – محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع،ص167.

[6] – بول أوساريس: شهادتي حول التعذيب مصالح خاصة: الجزائر 1955 – 1957، تر: مصطفى فرحات، دار المعرفة، الجزائر: (د.ت)، ص71.

[7] – نفسه: ص101.

[8] – الغالي الغربي: فرنسا والثورة الجزائرية 1954 – 1958،ص310.

[9] – الطاهر آيت حمو: رجال صنعوا التاريخ: دار الخلدونية، الجزائر: 2011، ص88.

[10] – محمد حربي: المرجع السابق، ص167.

[11] – الطاهر آيت حمو: المصدر السابق، ص93.

فيفري 1957م[1]، وقد كانت صدمة العدو عنيفة عند ملاحظة خطة نسبة الإستجابة لهذا الإضراب، والذي اعتبره الاستعمار عصيانا مدنيا ألحق شللاً بمصالح الاستعمار بمدينة الجزائر وهو ما تأكد من خلاله وقوف أبناء الشعب الجزائري وراء جبهة التحرير الوطني[2] حيث حقق الإضراب نجاحاً باهراً في يومه الأول بدت المحلات مغلقة والشوارع فارغة وقد لفتت الصحافة الاستعمارية نفسها، نظر العالم لهذا الإضراب الشامل والمدهش[3] ومن أجل الرد على هذا التمرد والعصيان المدني لجأ الجنرال ماسو وأتباعه من المظليين بتحطيم أبواب المحلات التجارية وأخذ ما بها وتبذير البعض الآخر وكل ذلك انتقاما من أصحابها كما قامت فرقة أخرى من الجنود بنقل المواطنين بواسطة الشاحنات العسكرية إلى الميناء، وكلفتهم بتفريغ البضائع وتنظيف الأرضية عنوة وإكراهاً. لكن هذه الأعمال الوحشية لم تزد الجزائريين إلاّ إصراراً وتصميماً على مواصلة الإضراب[4] وأمام هذه الوضعية واستمرار آلة القمع الفرنسية ضد الجزائريين قررت لجنة التنسيق والتنفيذ مغادرة العاصمة دون علم قواتها في 27 فيفري 1957م[5]، ولقد برهن إضراب 28 جانفي 1957م على تضامن الشعب الجزائري في الداخل والخارج مع جبهة التحرير الوطني مستجيباً لكل أوامرها، حيث بلغت نسبة الإضراب 90 في المائة. سواء في الإدارة والمصالح العمومية الرسمية مثل البريد والسكك الحديدية ومختلف أنواع المواصلات أو في الأسواق العامة وحتى الأوروبيون تملكهم الذعر، فأحجموا في أيام الإضراب عن الخروج إلى الشوارع وأصبحت أحياؤهم خالية من المارة[6].

وقد تمخض على معركة الجزائر مجموعة من النتائج أهمها:

- إنهيار الحالة الاقتصادية لفرنسا ووقوعها على حافة الإفلاس بسبب المبالغ الضخمة التي أنفقتها في محاولتها اليائسة لإخماد الثورة الجزائرية([7]) حث ذكرت إحدى الصحف الأمريكية بأن عمليات القمع في الجزائر كلفت فرنسا في عام 1956 مبلغاً يزيد عن مليار وثلاثمائة مليون من الدولارات، مما اضطرها إلى اقتراض مبلغ مائتين وثلاثة وستين مليون دولار من صندوق النقد الدولي[8].

- خضوع رئيس الحكومة الفرنسية غي مولي لمطالب المتطرفين الفرنسيين بالجزائر، القاضية باستعمال مختلف أساليب العنف والتقتيل والإبادة الجماعية لإخماد الثورة الجزائرية[9].

---

[1] -الطاهر آيت حمو،المرجع السابق، ص93.

[2] – عبد القادر ماجن: نماذج من القمع الإستعماري الناجم عن الإضراب، مجلة أول نوفمبر، العدد81، 1984م، ص15.

[3] – عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة التحريرية ونصوصها الأساسية (54 –62)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 2012، ص99.

[4] – عبد القادر ماجن: المرجع السابق، ص15.

[5] – محمد حربي: جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع، ص168.

[6] – محمد لحسن أزغيدي: المرجع السابق، ص169.

[7] – عمار بوحوش: ردود فعل الحكومات الفرنسية في عهد الجمهورية الرابعة على قيام ثورة نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص19.

[8] – حسن بومالي: إضراب 28 جانفي 1957، إجماع وطني عبر به الشعب الجزائري على الرفض والتحدي، مجلة الذاكرة، العدد64، 1996، ص40.

[9] – عمار بوحوش: المرجع السابق، ص19.

– وشوك إنعقاد الدورة العاشرة لهيئة الأمم المتحدة وسعي ممثلو جبهة التحرير الوطني لعرض وجهة نظر الثورة الجزائرية في المحافل الدولية ودحض الحجج القانونية المزعومة التي كان يختفي وراءها الإستعمار الفرنسي لتبرير أعماله الوحشية في الجزائر[1].

تعتبر معركة الجزائر رد فعل من الثورة على ما قام به الجنرال ماسو وعساكره من عبث خلال مدة الإضراب الذي بدأ يوم 28 جانفي 1957 لهذا قرر الثوار مواجهة الجيش الفرنسي تأكيداً على وجود الثورة في المدن كما في الجبال وبأن سكان المدن ثوريون وعلى استعداد لمقاومة الجيش الفرنسي وبهذا كشفت المعركة للإستعمار أن الشعب الجزائري كله ثوري سواء كان في الجبال أو المدن[2].

ومن خلال كل هذا نستنتج أن الإستراتيجية التي تم تقريرها في مؤتمر الصومام ساهمت في استمرارية الثورة وأعطتها دفعاً جديداً ،بحيث تطور الجيش من خلال الزيادة في عدده وتطور أسلحته وتوسعت الثورة في كل جهات الوطن، بالإضافة إلى أن الجيش أصبح ينظم معارك ومواجهات عسكرية كلما سمحت له الفرصة بذلك ضد العدو وهذه المواجهات كانت متنوعة الحجم والزمان والمكان فمنها ما هو في الأرياف ومنها ما كانت في أوساط المدن وهذا دليل على أن الجيش أصبح لديه ال قوة على مواجهة قوة الإستعمار الفرنسي.

[1] – حسن بومالي: المرجع السابق، ص57.

[2] – عبد الكامل جويبة: المرجع السابق، ص156.

المبحث الأول: تطور الاساليب العسكرية الفرنسية .

على إثر إنعقاد مؤتمر الصومام إنبثقت عليه قرارات عسكرية مست جيش التحرير الوطني ، إنعكست هذه القرارات بالإيجاب على فعالية الثورة لأن هذه الإستراتيجية تمثلت في تنظيمه وإعادة هيكلته فبدأ الجيش يتطور ويتوسع، وعندما بدأت هذه البوادر في الظهور أمام عيون فرنسا لجأت إلى مجموعة من الأساليب العسكرية وتطوير آلياته من أجل القضاء على الثورة كرد فعل على تطور جيش التحرير الوطني، وتمثلت ردود الفعل الفرنسية فيما يلي:

المطلب الأول: حادثة إختطاف الطائرة

إن هذه القرصنة كان مخطط لها مسبقا لأنها لا تقع التخطيطات في مدة زمنية وجيزة دون الإستعداد والتجهيز لها مسبقا[1] وفي يوم 22 أكتوبر 1956م تناقلت وكالات الأنباء بشيء من الذهول خبر اختطاف الطائرة المغربية المقلة لخمسة من الزعماء الجزائريين محمد خيضر، محمد بوضياف، بن بلة أحمد، مصطفى الأشرف، آيت أحمد حسين[*] وجرت القصة كالآتي:

قبل عملية الاختطاف بأيام قليلة أبدت فرنسا رغبتها في عقد اجتماع بين محمد الخامس والرئيس التونسي لحبيب بورقيبة والزعماء الجزائريين والنظر في مطالب الجزائريين اعتقد الرئيس أن فرنسا قبلت حل المشكلة الجزائرية ولكن في حقيقة الأمر هناك مؤامرة تدبر في الخفاء وأن الوساطة مجرد فخ هدفه استدراج الزعماء الجزائريين واعتقالهم لإضعاف الثورة والقضاء عليها، أقلع الزعماء الجزائريون من مطار الرباط صالح على متن طائرة مغربية وضعت تحت تصرفهم لنقلهم إلى تونس في22 أكتوبر 1956 كان الخط هو الرباط – بالما[2] في جزر الباليار لتتزود بالوقود هناك لنقلهم إلى تونس في ذلك الوقت لم تكن تسمح بالانطلاق المباشر من الرباط إلى تونس دون أن تتوقف وعندما طلبت القوات المسلحة من قائد الطيران النزول في مطار وهران لكن القائد رفض لأن الاتجاه الذي يقصده هو بالما[3].

تلقى القائد مرة ثانية في حدود الساعة الخامسة وثلاثين دقيقة أوامر صارمة من طرف السلطات العسكرية الفرنسية تجبر الطائرة بالاتجاه صوب مدينة الجزائر، وبعدها طلب منهم الرجوع إلى بالما وأرسلت

---

[1] – فتحي الديب: المصدر السابق، ص273.

[*] – حسين آيت أحمد: ولد في عائلة كبيرة في منطقة القبائل سنة 1926م انضم سنة 1942 إلى حزب الشعب ونادى منذ عام 1946 إلى الكفاح المسلح، عضوا للمكتب السياسي عام 1947 – 1949، وفي يوم 22 أكتوبر 1956 يخطف الفرنسيون آيت أحمد ورفاقه ويبقى في السجن حتى نهاية الحرب عام 1962، في صيف 1962 آيت أحمد يعارض بن بلة وقيادة جيش التحرير.
أنظر: حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص298 – 299.

[2] – عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، دار البعث، قسنطينة، الجزائر: 1991، ص41.

[3] – بسام العسلي: الإستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، ط1، دار النفائس، بيروت: 1984، ص111 – 117.

السلطات العسكرية الفرنسية في الجزائر طائرتان حربيتان لإجبار الطائرة المغربية على النزول هنا فقط أدرك الزعماء أنهم مستهدفين من قبل السطات الفرنسية وهذا ألقي القبض عليهم واعتقلوا[1] ،وفي الليل أذاع "راديو مونتيكارلو" النبأ وقد جاء فيه أن السلطات الفرنسية قد ألقت القبض على الزعماء الجزائريين الخمسة الذين ذهبوا من المغرب إلى تونس من أجل المشاركة في مؤتمر سياسي وأنزلتهم في مدينة الجزائر، حيث سارت بهم مقيدين إلى السجن[2] ،وكان الفرنسيون يعتقدون أنهم سيلحقون هزيمة أو نكسة بالجزائر بعد هذه الحادثة وأنها ستنعكس سلبا على الأمة الجزائرية وأنها ستطلب السماح من فرسنا هذا على تعبير لاكوست ،وقد أخذت هذه القضية داخل فرنسا أبعاداً أخرى حيث تبين أن العملية قام بها عسكريون دون علم مجلس الوزراء وزير الخارجية ووزير الدفاع، يقول آلان سفاري وزير الدولة الفرنسية الفرنسي لشؤون تونس والمغرب لقد تكررت الأعمال الغير إنضباطية التي يقوم بها الضباط دونما رادع[3]، وبعدها قام وزير الشؤون التونسية والمغربية وسفير فرنسا بتونس بتقديم إستقالتهما احتجاجاً على هذه العملية التي قامت بها السلطات العسكرية، أما رئيس الحكومة الفرنسية "غي موليه" استخف بالموضوع واعتبره نصراً حققته على الثورة التحريرية[4] ،أما الصحافة الفرنسية اعتبرته إهانة وإساءة لسمعة فرنسا أكثر منها نجاحاً خصوصا سمعتها الدولية خاصة في تونس والمغرب حليفتا فرنسا وأن ما تعرضت له الصداقة الفرنسية التونسية والمغربية حتما سيؤدي إلى انعكاسات سلبية تعكر صفو العلاقات وكذلك دور القادة المعتقلين في إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية[5].

المطلب الثاني:الأساليب الدعائية

من الأسلحة الرئيسية التي يستعملها الاستعمار الفرنسي في قتاله ضد الشعب الجزائري الحرب النفسية والغاية منها لمعروفة: هي فصل المجاهدين عن الشعب وهو ذلك يستخدم كل الوسائل للتنديد بالمجاهدين بما يفترى عليهم من الأكاذيب والبهتان وتسليط القمع الوحشي على الشعب لتثبيط عزمه وإخماد نشاطه بإجراء الإصلاحات الطفيفة في الميدان الاجتماعي والاقتصادي ويجب على المفوضين السياسيين أن يعتنوا بالرّد على هذا كله وبتوثيق عرى الإتحاد بين المجاهدين والشعب توثيقاً بقوى ويزيد باستمرار ويجب أن تكون العلاقات بين المجاهدين والشعب علاقات أخوية[6] ،وقد استكمل المكتب الخامس وسائل تدخله الميداني بإنشاء كتائب خاصة على مستوى الفرق العسكرية المختلفة، مهمتها كتابة المناشير الدعائية كذلك التي تلقى بها الطائرات والمروحيات

[1] – كريمة بن نويوة: العلاقات الجزائرية المغربية خلال الثورة التحريرية 1954 – 1962، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة المسيلة: 2013، ص67.

[2] – محمد لحسن أوزغيدي: المرجع السابق، ص160 – 161.

[3] – عمار قليل: المرجع السابق، ج2، ص95.

[4] – غيلاني السبتي: علاقة جبهة التحرير الوطنية الجزائرية بالمملكة المغربية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1954 – 1962، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر: 2010 ، ص154.

[5] – كريمة بن نويوة: المرجع السابق، ص70.

[6] – يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة التاريخية، المرجع السابق، ص69.

على الثوار في الجبال أو تلك التي تعلق على جدران المنازل في المدن والقرى... وقد تم تجهيز هذه الكتائب كذلك بمكبرات الصوت، لبث دعايتها مباشرة في التجمعات السكانية [1] ولم تكن دعاية العدو سوى مزايدة ضمن مرامي استراتيجية تندرج في سياق مناورات حربه النفسية الموجهة لتحويل أنظار الشعب الجزائري عن ثورته الحقيقية فالثورة الجزائرية هي جزء من الثورة العالمية وهي كذلك جزء لا يتجزأ من الحركة الثورية في المغرب العربي الكبير والقارات الإفريقية والآسيوية في مجملها [2] كما أن الصحافة الفرنسية لعبت دوراً كبيراً في الحرب النفسية وذلك من خلال ما كانت تصدره من مغالطات وإخفاء للهزائم التي كانت تلحق بالجيش الفرنسي وتخفي ما حققه جيش التحرير من نجاح وانتصار فمثلا (السلطات العسكرية الفرنسية تبذل كل ما في وسعها لإخفاء الحقيقة فعندما تنصب قواتنا كمينا لسيارة مصفحة ويصيب سائقها الهلع فيلقي بمركوبه إلى حيث لا رجعة فإن الصحافة الإستعمارية تكتب عن حادث تنسب سببه إلى الجليد[3]

المطلب الثالث: تطوير الجانب العسكري

قامت السلطات الفرنسية بالجزائر بعدة إصلاحات عسكرية من أجل مواجهة الجيش الجزائري ومن بينها

أ – تطوير الأسلحة العسكرية:

خاصة السلاح الجوي حيث أصبحت القوات الجوية الفرنسية تشن هجومات على التراب الجزائري من جميع المطارات الواقعة تحت تصرفها في الجزائر من قابس إلى أغادير ويستعمل أنواع مشهورة من الطائرات[4] وأسماءها لا تعد ولا تحصى إذ نجد الصغيرة والكبيرة منها ما يستعمل للاستطلاع والمطاردة والقنبلة المتوسطة والثقيلة ونقل الجنود على سبيل المثال: موران – ميستراال – جغوار – p47- وT6، T28، و B26، وb28، وداكوتا وشمال أطلس (nord atlas 2501)،...الخ بالإضافة إلى الطائرات العمودية ألووات وبال وسيكورسكي...الخ كل هذه الطائرات مجهزة بوسائل وأدوات وأسلحة متطورة جداً مثل التحكم فيها عن بعد ووسائل الملاحظة المدققة والأخرى الأكثر وحشية ودماراً كقنابل النابالم والغازات الخانقة التي تحظرها القوانين الدولية[5] ومعظمها مأخوذة من الشحنات الأمريكية[6].

ب – قطع مصادر التموين الداخلية والخارجية على الثورة :

[1] – محمد عباس: نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (54 –62)، المرجع السابق، ص 396.

[2] – رابح لعلي: المصدر السابق، ص31.

[3] – محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص133.

[4] – حسن بومالي: إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (54 – 1956م)، المرجع السابق، ص358.

[5] – محمد تقية: المرجع السابق، ص40.

[6] –حسن بومالي: المرجع السابق، ص358.

1– محاصرة القرى والأرياف:

شرع الجيش الفرنسي بتحويل السكان إلى المخيمات المخصصة لهم، ابتداءً من شهر جوان 1957 وبعد محاصرة القرى والأرياف وإجبار سكانها على الجلاء من ديارهم وزعت مناشير عديدة لجميع سكان الدواوير والمشاتي (...) لقد استطاعت قوات الإستعمار جمع الأهالي في المحتشدات مسلطة عليهم رقابة شديدة للحيلولة دون اتصال جيش التحرير بهم وقد بلغ الذين وضعوا تحت رقابة شديدة في المحتشدات مليون وسبعمائة ألف نسمة كانوا يعانون من قساوة معاملة المستعمر التي هددت بغنائمهم (...) هذه الخطة التي اتبعتها الإدارة الإستعمارية والتي تهدف إلى عزل الشعب عن المجاهدين بالقوة لتقطع المدد المستمر للثورة ولو بإبادة عشرات الآلاف من الجزائريين[1]

2– المشاركة في العدوان الثلاثي على مصر:

بعد حادثة الطائرة لجأت فرنسا إلى وسيلة أخرى في محاولة لضرب الثورة الجزائرية في الخارج فاستغلت قيام الرئيس جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس ،وشاركت في العدوان الثلاثي على مصر في 31 أكتوبر 1956 وكانت تهدف من وراء ذلك إلى :

– المحافضة على حماية مصالح بنوكها ومتوليها، الذين كانت شركة قناة السويس تدر عليهم كل سنة أرباحاً خيالية

– ضرب مصر ضربة قاسية من أجل الاحتفاظ بالجزائر، كما صرح رئيس الحكومة الفرنسية في جانفي 1957 أمام مجلس الأمة بباريس " إن رأس الثورة الجزائرية هو مصر فبضرب الرأس تنتهي الثورة وتطمئن فرنسا على جزائرها"[2].

3 – إنشاء خط موريس المكهرب:

لقد أدركت السلطات الإستعمارية الفرنسية الأهمية الإستراتيجية للحدود الشرقية والغربية كمنافذ رئيسية تتسرب من خلالها الأسلحة والذخيرة القادمة من البلاد العربية والإسلامية والأوروبية وتحول هذه المناطق كقواعد خلفية تمون وتدعم العمل المسلح داخل الجزائر، لهذا راحت هذه السلطات تفكر في إيجاد وسيلة لسد هذه المناطق وقطع أي اتصال للثورة مع الخارج فاهتدت إلى فكرة إنشاء الخطوط والسدود المكهربة والشائكة ومن بينها خط موريس.

يوم 26 جوان جاءت تعليمة وزير الدفاع والقوات المسلحة أندري موريس على إقامة هذا الحاجز الحدودي وبالتالي قد ترجمت إلى أوامر عملية لتحقيق إنجازه انطلاقا من مدينة عنابة على الساحل الشرقي إلى غاية

[1] – نفسه ، ص163 – 164.

[2] – محمد لحسن أزغيدي: المرجع السابق، ص161 – 162.

الماء لبيض بناحية تبسة بالإقليم الجنوبي لشرق البلاد، ولقد جاءت أوامر وزير الدفاع الفرنسي هذه لتنص على إتمام الخط قبل شهر أكتوبر، وعملت صحافة العدو على أن يأخذ هذا الخط الدفاعي بالحدود من الآن تسمية خط موريس ،ولقد جاء خط موريس في هيئة شبكة أعدت لحماية خط السكة الحديدية الرابطة بين عنابة وتبسة[1].

ويتكون الخط من أسلاك شائكة وخيوط أعمدة بث فيها التيار الكهربائي تتراوح طاقته بين 5000 و 7000 فولت بعرض يتراوح ما بين 06 و12 متر وقد يصل إلى 60 متر في بعض المناطق الإستراتيجية الحساسة وزرعت أرضيته بالألغام المختلفة الأحجام الفردية والجماعية مثل (مين دنكري، ومينة القوطي)، هذا الأخير كان يستعمل في الغالب في وسط الأسلاك لأن له خيوطا متشابهة بخيوط الأسلاك ويتخذ شكل النباتات الموجودة في الأسلاك الشائكة حتى لا يراه المقتحم[2] ،ولقد دقت ساعة الإنجاز العملي للخط المكهرب مع مطلع شهر جويلية 1957، عندما تمركزت كتائب الهندسة العسكرية الفرنسية على طول الشريط الحدودي[3].

وقد بدأ تحمس وزير الدفاع الفرنسي لمشروع الخط المكهرب كثيراً لاعتبارين أساسيين هما:

الاعتبار الأول: ذو بعد عسكري ذلك أمن المشروع اعتبر الحل الناجح والكفيل بالقضاء على الثورة بشكل نهائي لأنه تحول دون تموينها بالذخيرة والسلاح وكذا الجنود المدربين في القواعد الخلفية للثورة الذين كانوا يلتحقون بها من الخارج عبر تونس والمغرب، أمّا الاعتبار الثاني، فهو ذو بعد اقتصادي حيث توخى أندري موريس تحقيق ربح كثير من عملية إنجاز الخط المكهرب ذلك أنه شريك مساهم في مصنع الأسلاك الشائكة والذي أبرم عقدا يتم بموجبه تزويد المشروع بالأسلاك الشائكة[4].

وكانت تهدف الإستراتيجية الإستعمارية في إنشاط خط موريس إلى:

1 – تمكين القوات الإستعمارية من القيام بالمراقبة الحدودية على نحو جيد وفعال قصد منع المجاهدين المحملين بالذخيرة والسلاح القادمين من تونس أو المغرب من الدخول إلى الجزائر بغرض خنق الثورة.

2 – كشف وضبط وتحديد حركة ومكان المجاهدين على مستوى الخط المكهرب عن طريق الإعثارات القبلية والرادارات وإفشال محاولات العبور كذا تسهيل عملية التدخل السريع والفوري لقوات الإستعمار.

[1] – صالح قرفي: "الجذور التاريخية للإستراتيجية العسكرية الجزائرية 1954 – 1962، ج2: هيئة أركان الثورة (خط موريس الدفاعي)، مجلة الجيش، العدد 601، أوت، 2013، ص52.

[2] – الغالي غربي: "نماذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة التحريرية"، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، منشورات المركز الوطني للدراسات والأبحاث، الجزائر: (د.ت)، ص 37 –38.

[3] – صالح قرفي: المقال السابق، مجلة الجيش، العدد 601، أوت 2013، ص52.

[4] – محمود الشريف: أندري موريس واسلاكه الشائكة، المجاهد، العدد11، نوفمبر 1957، ص10.

3 – السعي إلى عزل الثورة عن القواعد الخلفية بتونس والمغرب. نظرا لما تمثله من ثقل إستراتيجي في دفع وتعزيز وتطوير الثورة.

4 – السعي إلى عزل ولايات الداخل عن قيادة الثورة في الخارج وكذا منع مسؤولي قادة الولايات من التنقل باتجاه الخارج .

5 – توفير وضمان الحماية الاقتصادية من خلال حمايية السكة الحديدية وكذا الطريق الرابط بين عنابة وتبسة ونقرين[1].

ولقد جاء مخطط القيادة الثورية في مواجهة خط موريس بتوحيد القيادة العملياتية الحدودية عن طريق أركان قيادة العمليات العسكرية واستحداث الدائرة الحربية وفتح جبهة الصحراء في أقصى الجنوب الصحراوي وتنظيم عمليات العبور وفقا لمتطلبات الموقف العسكري بالمناطق الحدودية وتكييف خطط الأركان تبعا للمعطيات الجديدة[2] ومحاولات العبور لم تتوقف بل تعددت وكثرت وتحقق منها عدد معتبر مقارنة بالوسائل والأساليب التي لم تبلغ بعد درجة كبيرة من الوفرة والنضج التكتيكي لدى الثوار[3].

وكان أهم سلاح استخدم في عبور الخطوط سلاح (البلقالور) وهو عبارة عن أنبوب حديدي يتراوح طوله بين 1.40م و 1.80م مملوءة شحنة من مادة البارود يسمى البلاستيك الرخو شديد الإنفجار تزن ما بين (4) و(5) ك/غ، أما عملية تفجيره فتتم بطريقتين، الأولى بواسطة مفجر ومشعل بحيث يقوم الشخص بإشعال المشعل ثم يبتعد عنه بسرعة والطريقة الثانية تتم بواسطة المفجر وسلك كهربائي وبطارية[4]، كما لجأ إلى وسيلة التمويه على العدو أي ضرب أماكن وإحداث هجوم عليها بينما يمر المجاهدون من أماكن أخرى بتغطية من رفاقهم من الخلف كما عمد المجاهدون أيضا إلى العبور عن طريق الصحراء وهي وسيلة شاقة وبعيدة ولكنها كانت ممكنة[5].

وقد كلف خط موريس قوات جيش التحرير الوطني الكثير من أيام العمل الإضافية وخسارة كبيرة في الأرواح وأدى إلى إبطاء وصول شحنات الأسلحة إلى مجاهدي الداخل ولكنه لم يمنع وصولها بصورة نهائية[6].

ونستطيع القول أن الأهمية الإستراتيجية للحدود الشرقية والغربية كمنافذ رئيسية لتسريب السلاح والذخيرة القادمة من البلاد العربية والإسلامية والأوروبية نحو المناطق الداخلية أي كقواعد خلفية تمون وتدعم العمل المسلح داخل الجزائر هو ما دفع بفرنسا تفكر في الخطة الجهنمية لمواجهة الصعوبات التي يُواجهها من قبل القوات

[1] – جمال قندل: خطا موريس وشال وتأثيرهما على الثورة التحريرية، 1957 – 1962، وزارة الثقافة، الجزائر: 2008، ص61.

[2] – صالح قرفي: المقال السابق، مجلة الجيش، العدد 601، أوت 2013، ص55.

[3] – نفسه، ص54.

[4] – الغالي غربي: "نماذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة التحريرية"، المرجع السابق، ص39.

[5] – يوسف مناصرية: " الاسلاك الشائكة وحقول الألغام، " منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر: 2007، ص103.

[6] – بسام العسلي: جيش التحرير الوطني الجزائري، المرجع السابق، ص111.

الفرنسية من جهة وحاجة الثورة للتموين الخارجي من جهة أخرى جعله يواجه هذه الصعاب وخلق سبل لمرور هذا الحاجز مما جعل هذه الخطة تبوء بالفشل ودفعت فرنسا للتفكير بحل بديل لإنفاق هذا التموين الذي ساهم بالدرجة الأولى في قوة جيش التحرير خاصة في مسألة تطور الأسلحة.

ج – الزيادة في عدد الجيش والنفقات العسكرية

حيث ارتفع من 60.000 جندي وثلاثة فيالق للمظليين عند إندلاع الثورة المسلحة إلى 800.000 جندي في أوائل 1957 بحيث تضاعف عدد الجند الفرنسي عشر مرات[1] إضافة إلى ذلك ارتفع عدد جنود السلاح الجوي في أكتوبر 1956 إلى 64.000 جندي بعد أن كان عددهم في مطلع 1956م لا يتجاوز 5500 جندي[2] ،أما بالنسبة للنفقات العسكرية فإنه من سنة 1954 إلى سنة 1957 ارتفع نفقات فرنسا العسكرية بمبلغ 616 ملياراً في كل عام وبعد أن انتهت من حرب الهند الصينية لم تكتف بعدم إنقاص نفقاتها العسكرية فحسب بل إنها زادت عما كانت عليه بالنسبة لتلك الحروب أو بعبارة أخرى أن حرب الجزائر تكلف نفقات حرب الهند الصينية مضافا إليها 600 مليار في العام[3]وأصبحت سياسة الحكومة الاشتراكية ذات طابع عسكري محض أو ما أطلق عليه الساسة الفرنسيون " السابقة العسكرية" التي تعني التسوية العسكرية قبل كل شيء[4].

[1] – حسن بومالي: إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954 – 1956م، المرجع السابق، ص 358.

[2] – نفسه، ص358.

[3] –أحمد محمد عاشوراكش: صفحات تاريخية خالدة، ط1، المؤسسة العامة للثقافة، ليبيا: 2009، ص185.

[4] –حسن بومالي: المرجع السابق، ص359.

المبحث الثاني: انعكاسات الثورة على الواقع السياسي الفرنسي

في الوقت الذي كانت فرنسا تقوم بخلق مواجهات ضد الثورة كانت الثورة توسع هياكلها سواء السياسية أو العسكرية أي أن فشل القوات الفرنسية كان يقابله نجاح ثوري جزائري وهذا ما انعكس بالسلب على السلطة الفرنسية.

المطلب الأول: تمرد 13 ماي 1958م

نظرا لفشل السلطة الفرنسية على مواجهة الثورة هذا خلق تخوفاً في أوساط المعمرين وجيش الاستعمار الفرنسي مما أدى باتحادهما والانقلاب ضد الجمهورية الرابعة وقبل أن نتطرق إلى أحداث هذا الإنقلاب يجب أن نعرج عن الأسباب الحقيقية التي أدت إلى هذا الإنقلاب وسوف ألخصها فيما يلي:

1 – شهدت فرنسا مجموعة من الاضطرابات المتتالية في القطاعات الحساسة في الاقتصاد الفرنسي وقد قبلت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية تقديم الدعم لفرنسا خشية وقوعها في أزمة داخلية، هذا الدعم الذي قدر ب: 460 مليون دولار[1]، حيث أن الإحصائيات تبين أن مصاريف نفقات حرب الجزائر قد بلغت حوالي 770 مليار فرنك فرنسي سنويا مما عطل المشاريع الإنمائية وحرم المصانع والمؤسسات الفرنسية من الأموال التي كانت توجه إلى حرب الجزائر بدلا منها[2].

2 – فقدان الجيش الفرنسي لثقته في النظام القائم ورغبته الشديدة في إحداث تغيير جذري[3].

3 – الشرخ الذي أحدثته الثورة الجزائرية بعد أربع سنوات من انطلاقها داخل دواليب الحكم في الجمهوية الرابعة وفي جميع هياكلها خاصة السياسية والعسكرية[4].

4 – فقدان حكومات الجمهورية الرابعة للإستقرار والحرية في عملها، كما فقدت السيطرة على الجيش فأضحت تشير وراء الأهداف بدلاً من صنع الأحداث وتوجيهها[5].

5 – تراجع هيبة فرنسا الدبلوماسية في الخارج بفعل ممارسات القمع والإعتقال المتبعة من طرف السلطات الفرنسية بالجزائر ضد المدنيين من مختلف شرائح الشعب وما قبلها من تزايد في دعم الرأي العام العالمي لجبهة التحرير والثورة الجزائرية[6] .

وزحف الثورة المتواصل وعجز القوات الفرنسية على إيقافه أدى إلى خلق الأزمات لفرنسا[7].

---

[1] – جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر: 1994، ص277.

[2] – عبد الكامل جويبة: المرجع السابق، ص223.

[3] – سليمان الشيخ: المرجع السابق، ص87.

[4] – عبد الكامل جويبة: المرجع السابق، ص230.

[5] – عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، المرجع السابق، ص129.

[6] – عبد الكامل جويبة: المرجع السابق، ص230 – 231.

[7] – محمد لحسن أزغيدي: المرجع السابق، ص186.

7 –كما أن تعاظم الثورة الجزائرية أدى إلى مشاركة فرنسا في العدوان الثلاثي على مصر أدى أيضا إلى عزل فرنسا في الأمم المتحدة وهو ما أثر في علاقتها مع الدول الآسيوية والإفريقية وخاصة في علاقتها مع تونس والمغرب.

أما عن سير أحداث هذا التمرد أو ما عرف أيضا بحركة 13 ماي يقول فرانتز فانون " ها هي فرنسا تصبح بدون حكومة للمرة الرابعة منذ أول نوفمبر 1954 فبعد حكومات أدغرفور وغي موللي وبرجيس مونوري والحكومة الأخيرة التي سمت نفسها حكومة الوحدة الوطنية والتي ترأسها فيليكس غايار ها هي فرنسا تواجه أزمة جديدة يتفق الجميع على اعتبارها بالغة الخطورة"[1].

لقد هرب لاكوست من الجزائر إلى فرنسا يوم 10 ماي 1958 بعد أن قرر حزبه الإشتراكي عدم المشاركة في حكومة فليملان المزمع تشكيلها[2]، وفي نفس اليوم 10 ماي 1958 كان قادة الجيش قد أرسلوا رسالة بتوقيع الجنرال سالان إلى رئيس الجمهورية متحججين على تشكيلة الحكومة الجديدة وطلبوا منه تشكيل حكومة قوية قادرة على إبقاء العلم الفرنسي مرتفعا في الجزائر[3]، وقد تكتل الجيش الفرنسي مع المعمرين وأنشأوا لجان الأمن وتتابعت الأحداث منذ 13 ماي 1958 حتى أول حزيران (جوان) من العام نفسه وكانت تهدف هذه الحركة إلى الإدماج التام بين فرنسا والجزائر والحيلولة دون قيام الحكومة الفرنسية بالمفاوضة مع رجال الثورة الجزائرية[4]، وقامت المنظمات الأوروبية المتطرفة من جهتها بتعبئة المدنيين الأوربيين، فقادت الجيش كانوا ينظرون إلى الجيش على أنه الوحيد الذي سيضمن بقاءهم في الجزائر والأوربيين هم الأداة التي يمكن استعمالها للضغط على فرنسا[5]، وهنا أصبحت الجزائر تعيش في فراغ سياسي في الجزائر وتشكلت لجنة الأمن الوطني من الأوربيين المناهضين لأية حكومة يرأسها فليملان وتزعم هذه اللجنة المتمردة على الحكومة الفرنسية الجنرال ماسو الذي بعث ببرقية مستعجلة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية "روني كوني" يطلب فيها تشكيل لجنة للأمن العمومي في باريس بدلاً من تشكيل حكومة فرنسية[6].

وبالفعل انطلقت يوم 13 ماي 1958 بمدينة الجزائر مظاهرات شارك فيها أكثر من 30 ألف مستوطن مطالبين بفكرة إقامة حكومة إنقاذ عمومية، ذلك أن إنهيار مؤسسات الجمهورية الرابعة كان كفيلاً في نظرهم بضياع الجزائر أفضل مستعمرات فرنسا على الإطلاق فاستغل الجنرالات مدعمين بالمعمرين ومباركة الوزير المقيم لاكوست الوضع المتردي واتهامهم للسلطة الفرنسية بالعجز عن وضع حد للأزمة السياسية في فرنسا[7]، حيث في

[1] – فرانتز فانون: من أجل إفريقيا، تر: محمد الميلي، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر: 1980، ص107.

[2] – عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، الجزائر: 1997، ص428.

[3] – عبد الكامل جويبة: المرجع السابق، ص237.

[4] – محمد لحسن أزغيدي: المرجع السابق، ص187.

[5] – عبد الكامل جويبة: المرجع السابق، ص238.

[6] – عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 428 – 429.

[7] – عبد الكامل جويبة: المرجع السابق، ص238.

هذا الشأن يقول: "بلفين" " لم نعد نمثل شيئا ما عدا أشباحاً، كما أن الحكم قد زال من أيدينا فوزير الجزائر لا يستطيع أن يعبر البحر الأبيض المتوسط، ووزير الدفاع أصبح بدون جيوش ووزير الداخلية بدون بوليس"[1].

وقد تمكن المستوطنون بمساعدة الجيش الذي تظاهر بالرد من الإستيلاء على دار الحكومة ومقر الولاية العامة للجزائر، مع العلم أنهم كانوا ينادون أثناء المظاهرات بالتآخي الفرنسي الإسلامي والجزائر فرنسية[2]، وأعلن قادة الإنقلاب وهم سالان قائد الأركان، ماسو قائد فرقة المضليين، جوهر قائد الجيش الجوي والأميرال بينو عن تأليف لجان إنقاذ عامة في كل المدن ضمت هذه اللجان كلا من العمال والتجار والفلاحين والإداريين، والظاهر أن الإنقلابيين قد استوحوا خطة الإنقلاب وسيره من حركة 1848م بباريس وهذا من خلال محاولته إظهارهم لكل شرائح الطائفة الأوروبية بالجزائر[3].

أما عن جيش التحرير فقد أعلن المجاهدون يوم 15 ماي 1958 موقفهم إزاء حركة التمرد العسكرية هذه على لسان مدير جبهة التحرير الوطني، الدكتور لمين دباغين في تصريح قال فيه " إن حركة التمرد التي يقودها الجنرال ماسو في الجزائر، هي نتيجة ضعف الحكومات الفرنسية المتتابعة التي لم تستطيع فرض سلطتها على الجيش الفرنسي والجالية الفرنسية في الجزائر"[4] . كما جاء تصريح فرحات عباس حول انقلاب 13 ماي 1958 في صحيفة فرانس ابسير فاتور بتاريخ 31ماي 1958 :ان احداث الجزائر كانت متوقعة ولذلك لم تتفاجا جبهة التحرير الوطني و انما فاجأت الراي العام الفرنسي فقط الذي كان يعيش في ظل الخداع و الدعايات الكاذبة ،ان المتطرفن الرجعيين و كبار المعمرين لا يخفون نواياهم في استعمار فرنسا ،انهم يريدون ان يفرضوا على باريس عقليتهم [5] .

وهكذا خيل للمعمرين والجيش الفرنسي بالجزائر أن حسم الموقف لا يكون إلاّ بالإطاحة بحكومة بلفيلمان التي لم تتكون والإتيان بشارل ديغول إلى الحكم [6] ، حيث قال أدغار فور: " لماذا لا تنفذ الجمهورية بفضل ديغول"[7]. ديغول"[7].

هنا يتضح لنا أن توسع الثورة وقوتها وعجز القوات الفرنسية على إيقافها أثارت بلبلة داخل الحكومة الفرنسية في حد ذاتها ودفعت بها إلى التخوف من قضية فصل الجزائر على فرنسا مما أدى بالإنقلاب على أنفسهم.

---

[1] – جريدة المجاهد: " الحصار المرير"، العدد81، 1 -11-1960، ص10.

[2] – الجنيدي خليفة: حوار حول الثورة، ج1، موفم للنشر، الجزائر: 2009، ص514.

[3] – عبد الكامل جويبة: المرجع السابق، ص239.

[4] – فؤاد سعد زغلول: عشت مع ثوار الجزائر، دار العلم للملايين، بيروت: 1960، ص242.

[5] – أحمد بشيري :الثورة الجزائرية و الجامعة العربية ، منشورات تالة ،الجزائر: 2005،ص142.

[6] – فؤاد سعد زغلول:المصدر السابق،ص242.

[7] – جريدة المجاهد:الحصار المرير،العدد1،81-11-1960،ص10.

المطلب الثاني: وصول ديغول للحكم ونهاية الجمهورية الرابعة.

على إثر الإنقلاب الذي جمع المعمرين مع الجيش الفرنسي في الجزائر ضد الحكومة الفرنسية الذي قاده الجنرال ماسو أدى بالإطاحة بالجمهورية الرابعة والإعلان عن قيام الجمهورية الخامسة بقيادة الجنرال ديغول.

إن مجيء ديغول(*) إلى الحكم لم يأت عن طريق أحزاب سياسية كما هو معروف بالنسبة للديمقراطية الفرنسية ولم يأت عن طريق تنظيم محكم في وسط فرنسا وإنما أتى عن طريق مجموعة من العسكريين الذين لهم رغبة في السيطرة والهيمنة على الشعوب[1] حيث جاء إلى الحكم بعد انقلاب 13 ماي 1958 قصد ربح الحرب في الجزائر لأنه كما يسميه بنو جلدته رجل الصعاب وحتى لا ننسى بل لنتذكر أن مجازر 08 ماي 1945 بنواحي سطيف وقالمة وخراطة وما خلفتها من ضحايا وجراح، جاءت في وقت كان ديغول رئيسا على حكومة فرنسا 26 – 08 – 1944 فلقد بذل ديغول كل ما يملك من دهاء سياسي ومكر عسكري لتفتيت الحركة الوطنية وخنق الثورة الجزائرية حتى قبل إندلاعها[2]، ولذلك بعد وصول الجنرال ديغول في نظر الفرنسيين نهاية لمرحلة من الإضطرابات الناجمة عن الحرب الجزائرية[3]، فلقد كان للثورة الجزائرية أثرها العميق على الحياة الفرنسية في مختلف المجالات[4] السياسية والإقتصادية والإجتماعية والعسكرية ومن مظاهر إنعكاسات حدة الثورة على الساحة السياسية الفرنسية هو سقوط الجمهورية الرابعة ووصول ديغول إلى العرش حيث تقلد رئاسة الجمهورية الفرنسية الخامسة وذلك بعد سلسلة من الأزمات[5] كما ذكرنا فيما سبق.

وبعد تولي ديغول السلطة وجه خطاباً تناول فيه القضية فردت عليه قيادة الثورة، حيث تحدثت عن سياسة الإدماج فقالت:" إن خطاب رئيس الوزارة الفرنسية الجنرال ديغول، الذي يعد فيه بالمساواة والدمج بين الشعب الجزائري وفرنسا جاء بعد أربع سنوات من الثورة الوطنية في الجزائر ولا يشكل سوى خطوة أخرى في القتال المستمر"[6].

---

* – شارل ديغول: المولود في 22 نوفمبر 1890م تخرج من الكلية العسكرية كضابط سنة 1912 وأثناء الحرب العالمية الأولى ترقى كنقيب وخرج مرتين وسجن من قبل الألمان في الحرب العالمية الثانية ترقى إلى عقيد حيث شارك في هذه الحرب وفي نوفمبر 1945 أصبح رئيسا للحكومة وقدم استقالته في 20 جانفي 1946م وفي جوان 1958 عاد ديغول مرة ثانية للسلطة وأصبح رئيسا للجمهورية الخامسة/ أنظر إلى: عبد المجيد عمراني: جان بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة مدبولي، الجزائر: (د.ت)، ص 120 ، 121.

[1] – الجنيدي خليفة: حوار حول الثورة، ج2، موفم للنشر، الجزائر: 2009، ص16.

[2] – محمد ياحي: "الخطط الجهنمية الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية"، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، المرجع السابق، ص22.

[3] – مصطفى طلاس وبسام العسلي: المرجع السابق، ص489.

[4] – محمد محمدي: اجتماع العقداء العشر وانعكاساته على الثورة التحريرية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة المسيلة: 2013، ص20.

[5] – بسام العسلي: الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص85.

[6] – فؤاد سعد زغلول: المصدر السابق، ص250.

وفي هذه الأثناء وافقت الجمعية الوطنية الفرنسية على منح السلطات وتذليل كل الصعوبات أمام الجنرال ديغول وذلك لمهلة 06 أشهر فقرر الجنرال القيام بزيارة ميدانية إلى الجزائر و إعلان موقفه منها حيث أعلن الجنرال أن إنقلاب 13 ماي 1958 قد بعث فرنسا من جديد وأنه يؤيد كل ما فعله زعماء هذا الإنقلاب[1]، مع السعي إلى تحقيق الهدف الجوهري وهو بقاء الجزائر فرنسية وهو السبب الذي جعل المعمرين والعسكريين من الفرنسيين الموجودين بالجزائر يعملون من أجل تحقيق هذا الهدف وهو بقاء الجزائر فرنسية بكل الطرق المتاحة سواء عن طريق مجيء ديغول إلى الحكم أو بطرق أخرى[2]، وفي هذه الفترة بالذات كان عدد المجاهدين قد تزايد من بضعة مئات في أوائل نوفمبر 1954م إلى مائة مجاهد عام 1958م كما أن شعاع الثورة عم كل شبر من أرض الجزائر رغم الحصار الشديد الذي كان مضروباً عليها[3]، لهذا فإن جبهة التحرير منذ اللحظة الأولى تولى فيها الجنرال ديغول السلطة قامت بتخطيط إستراتيجية دقيقة تستهدف إعلان مكانتها وتوطيد دعائم ثقة الجزائريين بقدرتها على مقاومة أية جكومة فرنسية مهما كانت قوية وفتحت جبهة التحرير في شهر أوت 1958 جبهة قتال ثانية في فرنسا نفسها لنقل الثورة إلى المدن الفرنسية، فقد قررت جبهة التحرير الوطني، نقل الحرب إلى داخل فرنسا[4] وكان هدف جبهة التحرير ذلك هو أن وجود الحرب في الجزائر وفي فرنسا تجعل الإستعمار بفرقه المجندة في الجزائر وقواعده التي يستند إليها بفرنسا واقع تحت ضربات الثورة الجزائرية[5].

أما عن اسباب اختيار ديغول فتعود الى:

– دعوة قادة انقلاب 13 ماي والاوربيين من وراءهم لديغول حتى يتولى السلطة ظنا منهم انه سيحافظ على الجزائر فرنسية.

– محاولة تسليم الحكومة لشخصية قوية تضع حدا لتعدد قنوات الاتصال الخرجي ،و ما يترتب عنه من تذبذب في اتخاذ القرارات و غياب الحسم.[6]

— الدور الذي لعبه من وراء الستار الرأسمال الفرنسي ومؤسساته المختلفة.

– كما يعتبر بعض المراقبين أن مؤتمر طنجة من بين العوامل التي ساعدت على ظهور ردود فعل فرنسية ساهمت على عودة الجنرال ديغول الى الحكم.

منذ أن انعقد مؤتمر الصومام وطبق جيش التحرير الوطني الإستراتيجية التنظيمية التي انبثقت عليه حيث ساهم في توسع الثورة وإعادة هيكلتها مما أدى بالجيش الفرنسي بتطوير مواجهاته العسكرية للحد من هذا التوسع وكلف ذلك الثمن أن أرهقت اقتصادها نتيجة المصاريف الباهضة التي كانت تدفعها مقابل تطوير أساليبها

[1] – بسام العسلي: الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص86.

[2] – الجنيدي خليفة: المرجع السابق، ج1، ص5 – 6.

[3] – محمد ياحي: المرجع السابق، ص23.

[4] – محمد لحسن أزغيدي: المرجع السابق، ص189.

[5] – فرانتز فانون: المصدر السابق، ص146.

[6] – محمد الميلي: مواقف جزائرية ،ط1،المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر: 1984،ص89،85.

العسكرية واستحداثها وأهم هذه الأساليب الحاجز الكهربائي "خط موريس" الذي كان هدفه الأساسي منع التموين الخارجي الذي كان يصل إلى الجزائر عبر الحدود الشرقية والغربية ورغم كل هذه الجهود إلاّ أنها باءت بالفشل لأن الثورة تواصلت توسعها والحصول على الدعائم العسكرية والسياسية وحتى الدبلوماسية مما أدى بالجيش الفرنسي يتحد مع المعمرين ضد السلطة الفرنسية فأسقط ذلك حكومة بأكملها وتمثل ذلك في نهاية الجمهورية الرابعة واستنجاد فرنسا بالجنرال ديغول وقيام الجمهورية الخامسة التي تطمح إلى نفس ما طمحت إليه الجمهورية الرابعة وهو الحفاظ على الجزائر الفرنسية وهنا كان التاريخ يعيد نفسه لأنها وضعية مشابهة لسنة 1945 حينما استنجدت فرنسا بالجنرال ديغول.